الأمم المتحدة

A/62/PV.60

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ٦٠

الجمعة، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٧ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقريرا الأمين العام (A/62/327 و A/62/344)

مشروعا القرارين (A/62/L.22 و A/62/L.23)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر لتقديم مشروعي القرارين A/62/L.22 و A/62/L.23.

السيد عبد العزيز (مصر): تجتمع الجمعية العامة اليوم لمناقشة البند ١٧ من جدول الأعمال المعنون ''الحالة في الشرق الأوسط''، الذي يهدف إلى تعزيز التعامل الدولي مع الصراع العربي – الإسرائيلي الناجم عن استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧، وعن الآثار الكارثية للممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة. ومن حسن الطالع أن تتزامن مناقشة هذا البند مع توجه دولي جديد للتعامل مع الصراع بقدر أكبر من الجدية والاهتمام، خاصة بعد انعقاد اجتماع أنابوليس الذي شكل خطوة أولى على طريق استئناف مفاوضات السلام العربية – الإسرائيلية، وبخاصة الفلسطينية – الإسرائيلية، بهدف التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين، باعتبارها جوهر صراع الشرق الأوسط، وبعد أن أكد العرب مرارا وتكرارا من على هذا المنبر، وفي مختلف المحافل الدولية، التزامهم الثابت بالسلام العادل والشامل، وعبروا عن ذلك في مبادرتهم العربية للسلام التي أطلقوها في عام ٢٠٠٢، وأعادوا التأكيد عليها في عام ٢٠٠٧. كل ذلك يستوجب من المجتمع الدولي، ممثلا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، تكثيف العمل من أجل دفع مفاوضات الحل النهائي على المسار الفلسطيني، بما يؤدي إلى التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للصراع العربي – الإسرائيلي على كافة المسارات، وعلى أساس قاعدة الأرض مقابل السلام وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتعبيرا عن رفض المجتمع الدولي لاستمرار احتلال إسرائيل غير المشروع للأراضي العربية، وعن اقتناعه بضرورة إنهاء هذا الاحتلال في أقرب فرصة، تعتمد الجمعية العامة كل عام، تحت البند المعنون ''الحالة في الشرق الأوسط''،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

مشروعي قرارين على قدر كبير من الأهمية، الأول يخص قضية القدس، تلك المدينة التي شددت كافة القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ولمجلس الأمن على ضرورة الحفاظ على مركزها ووضعيتها الخاصة، وعلى عدم مشروعية كافة الإجراءات التي اتخذتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بهدف تغيير هذه الوضعية قبل انتهاء مفاوضات الحل النهائي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة القادرة على البقاء. أما مشروع القرار الثاني، فيتعلق بالجولان السوري المحتل، ويأتي تأكيدا لإرادة المجتمع الدولي وتعبيرا عن تصميمه على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي السورية بالقوة، وعلى تحقيق الانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل حتى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

ومما لا شك فيه أن انعقاد اجتماع أنابوليس بحضور كافة الأطراف العربية ذات الصلة، بما فيها سوريا، والاتفاق على إطلاق المفاوضات على المسار الفلسطيني بهدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للبقاء وعاصمتها القدس الشرقية قبل نهاية عام ٢٠٠٨، وفق برنامج زمني محدد يأخذ في الاعتبار كافة المرجعيات ذات الصلة، بما فيها قرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق، مما لا شك فيه أن كل ذلك قد يوفر المناخ الدولي اللازم لتحقيق التسوية، بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧، بما فيها مدينة القدس الشرقية ومزارع شبعا والجولان السوري، بما يؤدي إلى تحقيق السلام الشامل والعادل المنشود لتحقيق استقرار الشرق الأوسط، وفي إطار يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وغزة، على حدود عام ١٩٦٧، وقيام علاقات سلام طبيعية بين العرب وإسرائيل تبعا لذلك. وهذا هو جوهر مبادرة السلام العربية القائمة على فكرة الانسحاب الشامل مقابل السلام الشامل التي نتطلع إلى جعلها حقيقة واقعة قبل نهاية عام ٢٠٠٨.

ويرتبط نجاح تحقيق ذلك في جانب كبير منه بمدى الدعم الدولي الذي توفره الجمعية العامة من خلال هذين القرارين، كما يرتبط بجدية إسرائيل في الالتزام بالتوصل إلى التسوية – ذلك الالتزام الذي ينبغي أن يتمثل في تنفيذ عدد من إجراءات بناء الثقة، وعلى رأسها وقف الممارسات غير القانونية التي تضر بعملية السلام كافة، وإظهار الإرادة السياسية للتحرك على كافة المسارات، فضلا عن تحسين الوضع الإنساني للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنهاء كافة أشكال العقاب الجماعي التي يتعرضون لها، وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨.

كذلك، فإننا نتطلع إلى مواصلة الدور الأمريكي الرائد في هذا المجال، وإلى دور أكثر فاعلية للرباعية الدولية، التي يقع على عاتقها مسؤولية متابعة تنفيذ ما سيتم الاتفاق عليه بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والعمل من أجل تنفيذ حل الدولتين بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، بجانب العمل من أجل تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة كافة في الضفة الغربية والجولان ومزارع شبعا. فإنهاء الاحتلال لا بد وأن يكون شاملا وكاملا، ومن خلال المفاوضات المباشرة، بعيدا عن محاولات المماطلة والمراوغة الهادفة إلى ترسيخ أوضاع غير قانونية على الأرض.

يسعدني أن أقدم للجمعية العامة اليوم مشروعي القرارين المدرجين تحت البند ١٧ من جدول الأعمال المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“، وهما مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/62/L.22، المعنون ”القدس“، ومشروع القرار الوارد في الوثيقة A/62/L.23 المعنون ” الجولان السوري“. يؤكد مشروع القرار الأول على المرجعية الدولية الواردة في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تتعامل مع الوضعية الخاصة لمدينة القدس الشرقية، وعلى إلغاء وبطلان كافة

التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل – السلطة القائمة بالاحتلال – بهدف تغيير الطابع والمركز القانوني للمدينة، فضلا عن التأكيد على أن أي حل عادل وشامل لقضية القدس لا بد وأن يأخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأن يتضمن أحكاما ذات ضمانات دولية تكفل حرية العقيدة والديانة للسكان، بعيدا عن محاولات التهويد غير المشروعة التي تنتهجها إسرائيل.

أما مشروع القرار الثاني الخاص بالجولان السوري المحتل، فيعيد التأكيد على قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، مجددا الإعراب عن عميق القلق إزاء استمرار عدم التزام إسرائيل بتنفيذه، كما يؤكد انطباق اتفاقيتي لاهاي لعام ١٩٠٧ وجنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأراضي السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ويؤكد على عدم مشروعية قرار فرض القوانين الإسرائيلية عليها والاستيطان الإسرائيلي فيها، مطالبا إسرائيل بالانسحاب من مرتفعات الجولان إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ واستئناف محادثات السلام على المسار السوري واحترام ما سبق التوصل إليه من تعهدات في المحادثات السابقة.

إن مقدمي مشروعي القرارين يرون أن الوقت قد حان لكي ينظر المجتمع الدولي نظرة شاملة إلى الشرق الأوسط، خاصة في ظل الجهود الجارية حاليا لتحريك عملية السلام. فشعوب المنطقة التي عانت وما زالت تعاني من ويلات الحرب والعدوان، أصبحت تتطلع إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية، وهو ما لا يمكن تحقيقه دون إرادة دولية قادرة على توفير الدعم السياسي اللازم لتحقيق انفراج يقود إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في عام ١٩٦٧، استنادا إلى قواعد القانون الدولي ومبدأ الأرض مقابل السلام ولمبادرة السلام العربية، ولخارطة الطريق؛ وعلى أساس مرجعيات التسوية الواردة في مبادئ مدريد، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

ولكي يتحقق ذلك، بدعم من المجتمع الدولي، فإن مقدمي مشروعي القرارين يتطلعون إلى دعم جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة بتصويتهم لصالح مشروعي القرارين، ولصالح تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): إن الحالة في الشرق الأوسط تتغير تغيرا سريعا. ومع أن البعض تبنّى في الماضي الرواية المضللة بأن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني هو السبب في عدم الاستقرار في منطقتنا، فإن الحقائق الميدانية تثبت العكس تماما: أي أن هذا الصراع هو عاقبة عدم الاستقرار الناجم عن التطرف المتزايد، الذي يكتسح منطقتنا.

لقد أبرز المؤتمر الأخير في أنابوليس الاعتراف والإقرار المتناميين بأن الأخطار الحقيقية على المنطقة تأتي مباشرة من التطرف الإسلامي، ونصيرته إيران، التي ترعى الإرهاب حول العالم، وتحاول الحصول على أسلحة نووية، وتستخف، دون هوادة، بإرادة المجتمع الدولي.

أجل، إن الحالة الحقيقية في الشرق الأوسط، وُصفت بأوضح صورة، في أواخر الأسبوع الماضي، على لسان أحد أعضاء البرلمان السوري، الذي قال إن هناك ”تحالفا ممتدا من طهران إلى غزة “. فسوريا، اليوم، ما زالت موطنا لقوى التطرف وعدم الاستقرار، باستضافتها مقرات حماس والجهاد الإسلامي وآخرين، وتيسيرها إعادة تسليح حزب الله في جنوب لبنان.

إننا نرى ذراع إيران الطويلة وظلها وراء كل صراع تقريبا في الشرق الأوسط. ففي لبنان، يثير حزب الله – المنظمة الإرهابية الوكيلة لإيران – الاضطراب والمأزق

السياسي. وفي المناطق الفلسطينية، تطلق حماس الصواريخ، وتنفذ تفجيرات انتحارية بأموال ودعم من إيران. وفي العراق، تقوم إيران بتمويل المخربين والإرهابيين وتدريبهم.

إن أعمال إيران المخلّة بالاستقرار لا تقتصر على منطقتنا. وكما شهدنا في المذكرات التي أصدرها الإنتربول، بشأن تفجير مركز أميا للجالية اليهودية في بوينس أيرس، عام ١٩٩٤، وفي تفجير السفارة الإسرائيلية هناك، قبل ذلك بسنتين، عام ١٩٩٢، فإن إيران تمول الإرهاب العالمي وتدعمه منذ وقت طويل. وحملة إيران لإنكار محرقة اليهود، ودعواتها إلى تدمير إسرائيل، طوال الوقت، تضيف نزعة خطابية إلى عملياتها القاتلة والدموية حول العالم.

إن إلحاح الخطر الإيراني المعترَف به، مكّن من تلاقي مجموعة متماثلة العقلية من المسلمين المعتدلين والدول العربية في المنطقة. واللقاء في أنابوليس يعكس الأمل بالسلام والأمن في المنطقة، وخشية العالم العربي من خطر إيران المشؤوم.

لكي نؤمّن الحالة في منطقتنا، يجب على المجتمع الدولي أن ينهض ويواجه أعداء السلام. وبخلاف ذلك، فلن يتم إحراز تقدم أبدا – مهما كنا تواقين إلى السلام، ومهما كان استعدادنا للتضحية من أجله.

وإننا نملك الوسائل للتعامل مع خطر التطرف. ففي ما يتعلق بلبنان، يجب أن يُنفذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا كاملا، لضمان أمن المنطقة واستقرارها. إن حزب الله يواصل إعادة الانتشار في جنوب لبنان، وترسانة أسلحته تتنامى، فيما يجري نقل الأسلحة عبر الحدود اللبنانية – السورية، خرقا للحظر المفروض عليها. وفي ما يتعلق بالمناطق الفلسطينية، فإن خارطة الطريق تنص بوضوح على واجبات كل طرف ومسؤولياته، ولا سيما بشأن تفكيك البنية التحتية للإرهابيين، وإنهاء التحريض والعنف.

لقد كشف الإرهابيون والمتطرفون أوراقهم. وهم لن يتراجعوا. لكن لا يمكن للمجتمع الدولي أن يستسلم. إن المتطرفين يسعون إلى تجريدنا من أثمن ممتلكاتنا: الحريات التي نتمتع بها، والتسامح والتفاهم المتبادل اللذين نعمل من أجلهما.

وأعداء السلام يواصلون الإمساك في قبضتهم الخطيرة بأبنائنا المفقودين، جلعاد شاليت، وأودي غولدواسر وإلداد ريغيف. وإسرائيل – مع جميع الملتزمين بالسلام والحرية – تتوق إلى اليوم الذي سيُعاد فيه أولادنا، جلعاد، وأودي وإلداد إلى أسرهم ووطنهم.

إن الحالة في منطقتنا تقودنا إلى استنتاجين متناقضين كليا. فمن ناحية، لم يسبق قط أن يكون في تاريخ منطقتنا مثل هذه الإمكانية للسلام والانسجام. ومن جهة أخرى، لم يسبق قط أن يكون في تاريخ منطقتنا مثل هذه الإمكانية للاضطراب والمأساة. ولا يمكن لأحد غير شعوب منطقتنا وقياداتها الاختيار بين هذين المصيرين المختلفين جدا.

إننا في إسرائيل احتفلنا الأسبوع الماضي بالذكرى السنوية الثلاثين للوصول التاريخي للرئيس المصري السابق، أنور السادات، إلى القدس. وهذه الزيارة التاريخية الشجاعة الأولى التي يقوم بها زعيم عربي لإسرائيل، والخطاب الذي ألقاه في البرلمان الإسرائيلي، ما زال يُنسب إليهما، حتى اليوم، الفضل في تغيير السياسات الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط برمتها، وفي فتح مسار السلام بين إسرائيل والعالم العربي، وصياغة جدول أعمال جديد للعلاقات السياسية في المنطقة.

والدفعة الشجاعة التي أعطاها الرئيس السادات للحوار والتفاهم المشترك، جرت متابعتها بعد سنوات، حين سار ملك الأردن، الملك حسين، على الطريق نفسه نحو السلام. وقد عرفت إسرائيل ومصر والأردن، معا اليوم من

سنوات السلام أكثر مما عرفت من سنوات المواجهة والصراع، عرفت سنوات أصبح فيها الحوار المفتوح والمساعي التعاونية أمرا ممكنا.

لقد تناول وفد بلدي أمس مسألة الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني (انظر A/62/PV.58)، مبيّنا أنه فيما كان بالإمكان تفادي الخيارات المأساوية التي اختارتها الدول العربية قبل ٦٠ سنة، فإن وقائع اليوم، التي شوهدت في أنابوليس، تثبت أن الوقت قد حان للتوصل إلى اتفاق بين الأطراف. وهناك التزام من جانب قائدينا، رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس، بالعملية الإسرائيلية – الفلسطينية الثنائية، بدعم من ائتلاف السلام، والدول العربية والإسلامية المعتدلة والمجتمع الدولي، الذين سيفعلون كل ما في وسعهم لدعمنا كلينا.

لقد أظهر التاريخ قوة وعمق الآثار التي تنطوي عليها الخيارات التي يتخذها القادة في منطقتنا. وفي حالتنا، دعونا نأمل أن يتخذوا الخيارات الصحيحة في عصرنا أيضا للنهوض بمنطقتنا وتحسين مستقبلنا المشترك.

السيد ماميركا دياز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم حركة عدم الانحياز.

حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، التي تتسم بتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة، واستمرار بناء جدار الفصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والحالة المعقدة في لبنان، واحتلال الجولان السوري، حقيقة تؤثر لا على الإقليم فحسب، بل على المجتمع الدولي بأسره.

وتكرر الحركة الإعراب عن أسفها العميق لأن الشعب الفلسطيني على مدى ٤٠ عاما، منذ عام ١٩٦٧، يعاني باستمرار تحت وطأة الاحتلال العسكري الإسرائيلي الوحشي لأرضه، ولأنه لا يزال يحرم من حقوق الإنسان الأساسية، بما فيها الحق في تقرير المصير، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم. والخسائر في الأرواح البشرية وعدد الأشخاص المصابين والمشردين والذين لا مأوى لهم، والأشخاص الذين لا يحصلون على الاحتياجات الأساسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يزداد بمعدل ينذر بالخطر. وتبلغ نسبة الفقر حالياً ٦٥,٨ في المائة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتتجاوز ٧٩ في المائة في قطاع غزة.

وتواصل إسرائيل بناء الجدار الفاصل في تحد صارخ وعدم احترام لفتوى محكمة العدل الدولية، وفي انتهاك لقرار الجمعية العامة د أط-١٠/١٥، المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي يؤكد مجدداً عدم شرعية بناء جدار الفصل في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ولا تزال حركة عدم الانحياز قلقة إزاء الدمار المادي والاقتصادي والاجتماعي الهائل الذي يسببه الجدار، الذي يقسم الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى كنتونات معزولة ومحاطة بالأسوار، ويدمر مجتمعات بأسرها ويفصل القدس الشرقية عن بقية الأراضي الفلسطينية.

وقد سعت حكومة لبنان باستمرار لتحقيق استقرار الحالة في أراضيها بعد العدوان الإسرائيلي القاسي والانتهاكات الخطيرة لسلامة أراضي لبنان وسيادته. وتكرر حركة عدم الانحياز الإعراب عن ارتياحها للإجراءات التي اتخذتها حكومة لبنان لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لا سيما نشر القوات المسلحة اللبنانية في المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني على طول الخط الأزرق. وترحب الحركة أيضاً بنشر القوات المسلحة اللبنانية على طول حدود لبنان الشمالية والشرقية لضمان الأمن والاستقرار على الحدود.

ولا تزال الحركة تشعر بقلق عميق للانتهاكات الجوية والبرية الإسرائيلية المستمرة للخط الأزرق منتهكة أحكام قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وندعو إسرائيل

بقوة إلى إنهاء احتلالها للأجزاء الشمالية من قرية الغجر، الواقعة شمالي الخط الأزرق، والامتناع فوراً عن انتهاك سيادة لبنان وانتهاك قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والامتناع عن أي استفزاز للقوات المسلحة اللبنانية أو قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وتدعو الحركة للتوصل إلى تسوية سريعة لمسألة مزارع شبعا في احترام كامل لسلامة أراضي لبنان، وذلك كما نص القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وندعو جميع الأطراف للتعاون في حماية الحقوق السيادية للبنان في تلك المنطقة، ونلاحظ مساعي الأمين العام الهامة في هذا الصدد.

وتعي الحركة جيداً التحدي الهائل الذي يواجهه لبنان نتيجة لوجود ١,٢ مليون قنبلة عنقودية ألقتها إسرائيل على لبنان في الصيف الماضي. وتدين الحركة مرة أخرى استخدام إسرائيل لهذا السلاح وتأسف لعدد الوفيات التي نتجت عن استخدام إسرائيل له. وتطالب حركة عدم الانحياز إسرائيل بقوة بتحديد المواقع الدقيقة التي توجد فيها هذه الأسلحة القاتلة وبتقديم خرائط الألغام التي زرعتها أثناء احتلالها لجنوب لبنان.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، والتي تهدف إلى تغيير الأوضاع القانونية والمادية والديمغرافية والهيكل المؤسسي في الجولان السوري المحتل، وكذلك التدابير الإسرائيلية الرامية لتطبيق ولايتها القضائية والإدارية فيه، تدابير باطلة ولاغية وليس لها أي أثر قانوني.

ونؤكد مجدداً أيضاً أن جميع هذه التدابير والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، بما فيها بناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها غير القانونيين في الجولان السوري منذ عام ١٩٦٧، تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي والاتفاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، بما فيها قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، كما تشكل تحديا للمجتمع الدولي.

وتطالب الحركة إسرائيل بالامتثال لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) والانسحاب انسحاباً كاملاً من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وتأمل حركة عدم الانحياز مخلصة أن يسهم الاجتماع الدولي المعقود في أنابوليس إسهاماً فعالاً في الجهود التي تبذل لاستئناف المفاوضات المباشرة والموضوعية بين الأطراف لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة وسلمية، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ووفقاً لقواعد ومبادئ القانون الدولي.

وتعرب حركة عدم الانحياز عن أملها أيضاً في أن تعالج عملية أنابوليس جميع مسائل الوضع النهائي وأن تضع في نهاية المطاف نهاية لاحتلال جميع الأراضي العربية التي لا تزال إسرائيل تحتلها منذ عام ١٩٦٧، وتشمل الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل، وأن تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

شغل نائب الرئيس، السيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، مقعد الرئاسة.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً دعمها لعملية السلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وترفض الحركة كذلك محاولات تعديل ولاية عملية السلام وفرض تدابير واستراتيجيات انفرادية تهدف لفرض إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، حلاً غير قانوني من جانب واحد.

وستواصل حركة عدم الانحياز تقديم الدعم والإسهام بكل طريقة ممكنة لتحقيق سلام عادل وكامل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وشروط مرجعية مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق.

السيد المنصور (البحرين): إن وفد بلادي يؤيد البيان الذي أدلى به المندوب الدائم لكوبا باسم بلدان حركة عدم الانحياز.

يلتقي هذا الجمع مجددا، كما جبلنا عليه في هذه الفترة من كل عام، ليناقش في هذا المحفل بند جدول الأعمال المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“، هذه المنطقة التي يشهد الوضع فيها حالة من الصراع والتوتر لم يكن لها مثيل من قبل في أية منطقة من العالم من حيث طول أمدها، وما خلفته من آثار جسيمة يصعب جبرها مع استمرار الاحتلال.

ولعل المطلعين على التقارير المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط يساورهم القلق إزاء ازدياد الوضع ترديا في المنطقة واضطراد التوتر فيها بسبب التطورات السلبية الناجمة عن استمرار إسرائيل في احتلالها الأراضي العربية. هذا الاحتلال الذي أنهى هذا العام عقده الرابع، وما برح جاثما على الأراضي المحتلة تتجرع من جرائه شعوب المنطقة المرارة والقهر والتهديد، بالإضافة إلى ما ألحقه بها من ويلات رغم بزوغ فجر الألفية الجديدة وانعتاق البلدان في معظمها من ربقة الاحتلال الأجنبي الذي رزحت تحت نيره ردحا من الزمن وطوت صفحات من تاريخها إبان تعاظم الهيمنة الأجنبية عليها، وتكلل نضالها بنيل الاستقلال الوطني، وأصبحت تتبوأ مكانتها بين دول العالم.

ويبدو أن الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده يهدف إلى تكريس الأمر الواقع من خلال التوسع في بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والجولان السوري المحتل، والاستمرار في بناء الجدار العازل في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومواصلة احتلاله بعض الأراضي اللبنانية، الأمر الذي شكل واقعا لا يهدد استقرار المنطقة فحسب، وإنما يهدد أيضا استقرار المجتمع الدولي بأسره.

ويذكر المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة (A/62/275) أن واجبات إسرائيل كسلطة قائمة بالاحتلال لم تتناقص نتيجة للاحتلال الذي طال أمده، بل أنها على العكس ازدادت بسبب الأفعال غير المشروعة التي تقوم بها داخل الأرض المحتلة.

ولقد حذرت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في الفقرة ٧ من التقرير A/62/35 من أن استمرار تلك السياسات الإسرائيلية يشكل تهديدا خطيرا لآفاق التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق المفاوضات، ذلك لما يساورها من قلق إزاء تواصل الأنشطة الاستيطانية غير المشروعة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والتشييد غير القانوني للجدار بما يخالف فتوى محكمة العدل الدولية، والحكم بتعارضه مع القانون الدولي الذي لا يجيز ضم الأراضي بالقوة، أو الشروع في أنشطة ذات طابع سيادي تقوم بها دولة الاحتلال بهدف تغيير مركز تلك الأراضي بوصفها أراض محتلة.

وعلى النقيض من فحوى الصكوك الدولية وخلافا لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الصادر في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، الذي أبطل فيه المجلس قرار إسرائيل فيما يتعلق بفرض قوانينها وإدارتها وولايتها القضائية على الجولان السوري المحتل، واعتبره لاغيا وليس له أي مفعول قانوني ودولي، فقد بدأت إسرائيل تشييد ثلاث مستوطنات سياحية جديدة على بحيرة طبرية، وفقا للمعلومات التي أوردها تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأخير

(A/62/75-E/2007/13، الفقرة ٦٩)، ونقلا عن هيئة تخطيط الدولة برئاسة الوزراء في الجمهورية العربية السورية.

كما بلغ عدد المستوطنات المقامة فعليا خمسا وأربعين مستوطنة وفقا لما ورد في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، ونقلا عن التقرير المقدم من الجمهورية العربية السورية الذي يشير أيضا إلى أن الاثنتين والعشرين مستوطنة الممتدة من جبل الشيخ في الشمال إلى بحيرة طبرية في الجنوب قد فتحت أبوابها لاستيعاب القادمين الجدد (A/62/360، الفقرة ٧٤). وتورد صحيفة واشنطن بوست في عددها الصادر بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ ما مؤداه أن إسرائيل تسعى رسميا إلى مضاعفة أعداد المستوطنين في الجولان في غضون السنوات العشر القادمة (تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/62/75-E/2007/13، الفقرة ٦٩).

ويذكر الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره (A/61/355-S/2006/748، الفقرة ١٤)، أن حكومة إسرائيل لم تنفذ التزاماتها بموجب خريطة الطريق بأن تجمد الأنشطة الاستيطانية وتفكك المستوطنات الأمامية القائمة في الضفة الغربية منذ آذار/مارس ٢٠٠١. ويذكر أيضا أن خريطة الطريق قد أشارت إلى أن نهاية عام ٢٠٠٥ هي التاريخ المستهدف لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وعلى الرغم من انقضاء الموعد النهائي تظل خريطة الطريق المرجع الهام والإطار المتفق عليه لتحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط.

ولقد حان الوقت للتعامل مع هذا الصراع بشكل جاد يرمي إلى إيجاد تسوية سلمية له، خصوصا وأن مؤتمر السلام الدولي الذي دعا إليه الرئيس الأمريكي جورج بوش واختتم أعماله قبل يومين في أنابوليس تم التركيز فيه على لب المشكلة في الشرق الأوسط والمتمثل في قضية تختلف عن أي صراع آخر في العالم نتيجة الإجحاف الذي حل بشعب والغبن الذي عانى منه طيلة أربعة عقود.

ولقد أثبتت الوقائع على مدى سنوات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية فشل الحلول العسكرية والحلول الأحادية الجانب، التي لم تؤد إلا إلى المزيد من الدمار والعنف، مما يملي تحرك المجتمع الدولي بأسره للعمل فيما يتصل بمؤازرة الجهود لاستئناف المفاوضات بين كافة الأطراف المرتبطة بهذا الصراع وتشجيعها لتحقيق التسوية العادلة والشاملة للصراع العربي الإسرائيلي، ويشد من أزرها في هذا الاتجاه التأكيد المستمر من جانب الدول العربية فيما يتعلق بالتزامها بخيار السلام العادل والشامل الذي عبرت عنه في مختلف الاجتماعات الوزارية ومؤتمرات القمة وأيضا في مبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢.

ومما لا شك فيه أن اجتماع أنابوليس لدفع المفاوضات ولتحقيق حل الدولتين وفق برنامج زمني محدد ووفقا للمرجعيات التي أشارت إليها مبادرة السلام العربية والمرجعيات الأخرى ذات الصلة سيوفر أساسا متينا للوصول إلى التسوية المنشودة، فانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية سيحقق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط وإنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة والتطور.

إن تحقيق كل ذلك ليس بالمحال، إذ غني عن البيان أن الإطار السياسي للتسوية متوفر في القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن كافة. وهذا الإطار يمثل قاعدة قانونية للحل السياسي، إلا أن تحقيق ذلك مرتبط في الأساس بمدى توافر الإرادة السياسية لدى إسرائيل نحو إيجاد الحل السلمي لهذا الصراع. ويتعين على إسرائيل لتحقيق هذه التسوية وقف الممارسات والسياسات العسكرية التي تضر بعملية السلام من خلال التوقف عن عمليات القتل المتعمد

وسياسات التجويع والحصار والعقوبات التي تطال المدنيين الأبرياء والإفراج عن الأسرى ووقف بناء المستوطنات وتحسين الأوضاع المعيشية الصعبة للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إننا نأمل جميعا أن يكون مؤتمر السلام الدولي في أنابوليس بداية جديدة لدفع عملية السلام المتعثرة، تضع إطارا شاملا لحل الصراع العربي الإسرائيلي. ونتطلع إلى دعم المجتمع الدولي بأسره، خاصة المجموعة الرباعية الدولية، في دفع جهود التسوية وتحقيق السلام العادل والشامل لمختلف الأطراف والانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة أو الجولان السوري المحتل أو الأراضي اللبنانية. ولا بد لهذه المفاوضات أن تجد تسوية في النهاية على جميع المسارات وبعيدا عن أساليب التهديد واستخدام القوة وفرض الأمر الواقع، فالحلول تحتاج إلى إرادة سياسية وحسن نية يفضيان إلى السلام العادل والشامل في المنطقة.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): مضى ما يزيد عن أربعين عاماً على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وانقضى ما يقارب ستين عاماً على المأساة الفلسطينية. وكانت هذه السنوات الطويلة مليئة بالمآسي وإنكار الحقوق لملايين من الفلسطينيين ولما يزيد عن نصف مليون سوري أجبرتهم إسرائيل على الرحيل عن قراهم ومدنهم. ولم يدّخر الجانب العربي أي جهد طيلة هذه السنين للتوصل إلى حل شامل وعادل للصراع العربي – الإسرائيلي، وقَبل هذا الجانب العربي بالشرعية الدولية وقراراتها حكماً لإنهاء هذا الوضع المتفجر، الذي انعكس سلباً على الأمن والسلم في المنطقة وخارجها. لقد مرت سنوات منذ إطلاق القادة العرب لمبادرة السلام العربية في قمة بيروت لعام ٢٠٠٢، وها هي الجمعية العامة ومجلس الأمن يعتمدان مئات القرارات التي تطالب إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية الفلسطينية والسورية في الجولان. والمحصلة الرئيسية لكل ما سبق هو أن الصورة الواضحة، للأسف، تكشف عن رفض إسرائيل للسلام وعدم إيمانها به وإمعانها في تصعيد العدوان واستمرارها في الإرهاب والقتل والتدمير والحصار والاستيطان. إن هذا الموقف الإسرائيلي يهدف إلى تقزيم عملية السلام الشاملة وإضعاف مرجعياتها وإدخال قضية الصراع العربي – الإسرائيلي في أطر لا علاقة لها بعملية السلام في الشرق الأوسط. وما كانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لتنجح في التسويف والمماطلة وتحدي الإرادة الدولية لولا سلبية البعض في الامتناع عن فرض العقوبات الرادعة على إسرائيل، وتواطؤ البعض الآخر في تشجيع إسرائيل على التهرب من واجباتها التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن إسرائيل التي دأبت على ارتكاب مجازر يومية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، والتي شنّت حرباً مدمرة على لبنان في العام الماضي، مستمرة في توتير أجواء المنطقة المتوترة أصلاً وفي تحدي الشرعية الدولية. وبالرغم من رفض الشرعية الدولية، بما في ذلك مجلس الأمن، لقرار الكنيست الإسرائيلي لعام ١٩٨١ بفرض القوانين الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي أكد أن القرار الإسرائيلي باطل ولاغ وليس له أثر قانوني، بالرغم من كل ذلك فإن إسرائيل تستمر في بناء المستوطنات وتوسيعها إذ بلغ عددها ٤٥ مستوطنة حتى يومنا هذا، كما أن إسرائيل تستمر في اعتقال عدد كبير من المواطنين السوريين في الجولان المحتل، والحكم عليهم بعقوبات جائرة لعقود من السنين، ناهيك عن استبدال المناهج الدراسية السورية بمناهج إسرائيلية، وسرقة مياه الجولان، وفرض ضرائب باهظة على الإنتاج الزراعي للمواطنين السوريين، وقطع الأشجار، ومصادرة الأراضي، وزرع الألغام التي أدت إلى إصابة ٥٩٨ مواطنا سوريا، بينهم

١٧ طفلاً، ودفن النفايات النووية في الجولان بما يتعارض مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. لقد أثرنا هذه المسائل الخطيرة في الأمم المتحدة وفي وكالاتها المتخصصة، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومجلس حقوق الإنسان وما زلنا ننتظر من هذه المنظمات رفع تقاريرها بهذا الخصوص إلى الأمم المتحدة.

وفي محاولة جديدة لتقطيع أوصال أبناء الجولان المحتل، أبلغت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أهالي قرية الغجر السورية وجوب إخلاء القسم الشمالي من القرية مما يعني إجلاء ٩٠ في المائة من أبناء القرية إلى القسم الجنوبي منها، الأمر الذي يؤدي حكما إلى مصادرة ٩٠٠ دونم من أراضي القرية. ولعل التعنت الإسرائيلي السياسي ورفض الانصياع للشرعية الدولية إنما يظهران بشكل أكثر جلاءً في تصريحات مسؤولين إسرائيليين يؤكدون فيها نواياهم في الاستمرار باحتلال الجولان. وفي منتصف شهر أيار/مايو ٢٠٠٧، أعلن في مستوطنة ''ألوني هباشان'' التي أقيمت على أنقاض قرية الجويزة العربية السورية، عن البدء ببيع وحدات سكنية بربع القيمة الأصلية وذلك كسعر تشجيعي للاستيطان في الجولان في إطار خطة طويلة الأمد، وضعها مجلس الجولان الإقليمي، بهدف زيادة عدد المستوطنين في الجولان المحتل، وتغيير وضعه الديمغرافي.

واستمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية في نهب ثروات الجولان بدءا من المياه. ولا تزال إسرائيل ماضية في أعمال الحفريات الرامية لإقامة سد مغلق لتجميع مليوني متر مكعب من المياه في المنطقة المحتلة الواقعة قبل منطقة الفصل في القنيطرة وعلى بعد عشرة أمتار فقط من خط وقف إطلاق النار باتجاه المنطقة المحتلة من قبل إسرائيل وبمحاذاة سد المنصورة. إن ما تقوم به إسرائيل في هذه المنطقة هو انتهاك للشرعية الدولية ولقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١). وأغتنم هذه المناسبة لأدعو جميع الدول الأعضاء للتصويت لصالح مشروع القرار المعروض علينا بشأن الجولان السوري، كتعبير من المجتمع الدولي عن رفض الاحتلال، وكذلك لتوجيه رسالة واضحة إلى إسرائيل بأن الدول الأعضاء تتمسك بسيادة القانون في العلاقات الدولية.

تعتقل سلطات الاحتلال الإسرائيلية في معتقلاتها وسجونها العشرات من المواطنين السوريين في الجولان منذ سنوات طويلة، وذلك لمجرد رفضهم قبول الاحتلال وحمل الهوية الإسرائيلية. ويعاني بعض المعتقلين السوريين من خطورة بالغة على حياتهم بسبب ظروف الاعتقال هذه. ولقد قمنا بنقل هذه المعلومات إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومفوضية حقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وكذلك للجنة التحقيق في الممارسات الإسرائيلية كي يصار إلى مساءلة إسرائيل عن سوء سلوكها، والضغط عليها لإطلاق سراح السجناء السوريين الذين تُنتهك حقوقهم الإنسانية.

وبسبب انتهاك إسرائيل للحقوق السياسية والإنسانية، فقد اتخذ مجلس حقوق الإنسان، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، القرار ٣/٢ المعنون ''حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل''. إن أهلنا في الجولان المحتل، ومنذ احتلاله قد بدأوا بمقاومة الاحتلال، وما زالوا رافضين جميع أشكال ومحاولات التهويد من خلال رفضهم للهوية الإسرائيلية وتمسكهم بهويتهم السورية. وما زال أبناؤنا في الجولان المحتل يشددون في كل مناسبة على أن الاحتلال، مهما طال أمده ومهما حاول فرض ما يُعرف بسياسة الأمر الواقع، لا بد من أنه سينتهي وتعود الأراضي المغتصبة إلى الوطن الأم سوريا. وهذا ما أكده السيد الرئيس بشار الأسد عندما قال: ''إننا مستعجلون لتحقيق السلام لكننا غير مستعدين للتفريط بالأرض، ولا نقبل لسيادتنا أن تُمس، وأهلنا الصامدون في الجولان لن يكونوا اليوم ولا في المستقبل

القريب أو البعيد إلا عربا سوريين، ولأن الزمان، مهما طال، فإن هذه الأرض ستبقى لنا وستعود كاملة عاجلاً أم آجلاً‘‘.

إن التحركات المريبة والمناورات العسكرية المشبوهة الأخيرة في الجولان المحتل تثير القلق البالغ. ففي تحد صارخ للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، قام الطيران الحربي الإسرائيلي بعد منتصف ليل ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بانتهاك أجواء الجمهورية العربية السورية. ولم يكن هذا الانتهاك الجوي الإسرائيلي للأجواء السورية هو الأول من نوعه، إذ أن إسرائيل لم تتورع عن اقتراف جرائم أخرى مماثلة، بما في ذلك قيامها بقصف منشآت مدنية سورية في عام ٢٠٠٣، وذلك في تحد صارخ لالتزاماتها بموجب اتفاقية فض الاشتباك الموقّعة عام ١٩٧٤. إن العدوان الإسرائيلي على سوريا هو دليل واضح على إصرار الحكومة الإسرائيلية على خيار العدوان والتصعيد، بدلا من تبني خيار السلام كنهج مستقبلي لعلاقاتها مع شعوب ودول المنطقة. ونؤكد هنا أن تقاعس مجلس الأمن مرات عديدة عن إدانة هذا العدوان قد شجع إسرائيل على التمادي في مسلكها العدواني وساهم في تصعيد التوتر في المنطقة، وتعريض الأمن والسلم الدوليين إلى عواقب وخيمة قد يصعب السيطرة عليها. لقد أصبح استخدام دولة عظمى لامتياز حق النقض عشرات المرات يكاد يكون حكرا على حماية إسرائيل. كما أن قيام مصادر في هذه الدولة بترويج شائعات وتلفيق أخبار لتبرير العدوان الإسرائيلي الأخير هو تزوير للحقائق، وابتعاد عن تحمل المسؤولية، وحماية للعدوان بدلاً من إدانته ومعاقبة مرتكبيه. ويذكر الجميع، في هذا الصدد، أن دولا معينة كانت قد شنت حروبا، دون موافقة الأمم المتحدة، تحت ذرائع شبيهة.

لقد انعقد في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في أنابوليس اجتماع حول إطلاق عملية سلام بين الأطراف العربية وإسرائيل. وشاركت الجمهورية العربية السورية في مداولات هذا الاجتماع انطلاقا من حرصها على المساهمة في أي جهد دولي لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة من خلال البدء في مباحثات على جميع مسارات عملية السلام. وقد أكد معظم المشاركين في هذا المؤتمر أهمية تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، وضرورة انطلاق مسارات السلام كافة، بما في ذلك وبشكل خاص ومحوري، قضية الجولان السوري المحتل. وإن تحقيق هذه العملية يتطلب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين، بما فيها القدس, والجولان السوري, ومزارع شبعا اللبنانية.

لقد اعتادت الجمعية العامة على النظر في البند المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط على مدى عقود، مع الفهم بأن هذا البند يعنى، بطبيعة الحال، بالصراع العربي – الإسرائيلي وبضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة حصرا. وعلى مدار كل هذه السنين، دأبت إسرائيل على تبرير استمرارها في اضطهاد الشعب الفلسطيني وتبرير تمسكها بعدم تطبيق قرارات الشرعية الدولية بذرائع واهية متغيرة باستمرار. وتقوم هذه الذرائع على توجيه اللوم إلى هذه الدولة أو تلك من داخل المنطقة أو خارجها بغية توسيع نطاق خارطة الصراع وتعقيد فرصة حله.

الحقيقة الوحيدة المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط هي أن إسرائيل تحتل أراضي الغير بالقوة منذ الخامس من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وتقيم المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والجولان السوري، وتمارس سياسات الاغتيال والقتل الموجه، وتنتهك اتفاقيات جنيف. الحقيقة الوحيدة المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط هي أن إسرائيل لا تريد العيش بسلام في المنطقة ولم تجعل السلام العادل والشامل قرارا نهائيا وحاسما لها.

ولذلك هي التي أدخلت السلاح النووي إلى منطقة الشرق الأوسط منذ الخمسينيات، في وقت لم تكن الصين

الشعبية ولا الهند ولا باكستان تحوز على السلاح النووي. ورفضت إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، ورفضت أيضا وضع منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. هذه هي الحقيقة.

وختاما، لقد أكدت سوريا مرارا وتؤكد الآن أن السلام هو خيارها الاستراتيجي وأنها تريد السلام فعلا وليست هي الطرف الذي يعيق تحقيقه، فنحن من الآباء المؤسسين للأمم المتحدة ونعتبر أنفسنا معنيين بالحفاظ على مبادئ الميثاق ومقاصده لمحاربة الظلم والعدوان. إن واجب المجتمع الدولي يكمن في مساندة الحق والعدل والشرعية، والعمل على إنهاء العدوان والاحتلال الإسرائيليين اللذين يشكلان السبب الوحيد لاستمرار حالة التوتر والعنف في الشرق الأوسط. لقد ذكر السيد الرئيس بشار الأسد مؤخرا، ''ينبغي على الإسرائيليين أن يعلموا أن السلام الحقيقي الذي يستمر هو أكثر جدوى من كل ما عداه من أوضاع لا تدوم، وأن كلفته أقل بمئات المرات من كلفة الاحتلال والعدوان اللذين لا يمكن أن يبقيا أبدا''.

السيد لسلوم (المملكة العربية السعودية): في الوقت الذي اجتمعت الجمعية العامة فيه بالأمس، وتجتمع اليوم، لمناقشة بندي ''الحالة في الشرق الأوسط'' و ''قضية فلسطين''، ولتجديد الدعم والتضامن والمساندة، ولرفع الصوت عاليا عاما بعد آخر بأنه آن الأوان للشعب الفلسطيني، الرازح منذ أمد بعيد تحت احتلال بغيض وقاس أن ينال حقوقه وحريته ويقرر مصيره ويقيم دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس الشريف نشهد في المقابل انطلاقه مناخ جديد بدأ في ''أنابوليس'' يحمل معه مسحة تفاؤل وبارقة أمل، ربما، وأقول ربما، ستزيح أخيرا معاناة ثقيلة طالما جثمت طويلا على الصدور، ويحق حقوقا لا مراء فيها طالتها يد العبث، والمماطلة والتسويف وينهي احتلالا تسبب وما زال في الكثير من المآسي والآلام لشعوب تستحق – كغيرها – أن تتنفس نسائم الحرية وتستطعم مذاق الأمن والسلام. كل ذلك لا شك مرهون بصدق النوايا وبالعزائم المخلصة، وإلا فإن شعور التفاؤل هذا سيصبح مجرد حلقة أخرى ضمن سلسلة طويلة من الآمال الضائعة، والمعاناة، والحروب التي عانت منها شعوب المنطقة وما زالت.

قبل يومين لبت المملكة العربية السعودية، ضمن إجماع عربي، دعوة كريمة من الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش لمؤتمر أنابوليس الدولي للسلام لتؤكد من جديد – جنبا إلى جنب مع الدول العربية والإسلامية – على الالتزام الكامل بتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط. فالكثير الكثير يتوقف على نجاح أو فشل هذا المسعى، بعد جمود لعملية السلام طال أمده، وأفسح الطريق سالكا أمام التطرف ومشاعر اليأس والإحباط، التي وصلت إلى مراحل متقدمة وخطيرة لا يمكن التنبؤ بعواقبها. لقد حان الوقت لأن ينتهي هذا الصراع، وأن تتوجه طاقات وجهود شعوب المنطقة نحو السلام والتنمية، بدلا من الحروب التي لن تبقي ولن تذر، فالنار حتما ستطال الجميع مهما توهم البعض أو اعتقد أنه بعيد عن شررها.

إن المملكة العربية السعودية أكدت مع الدول العربية والإسلامية في مؤتمر أنابوليس على إطلاق مفاوضات جدية ومستمرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين تتناول جميع قضايا الحل النهائي، ليتبعها إطلاق مفاوضات المسارين السوري واللبناني في أقرب فرصة، ودونما تأجيل، لإنهاء احتلال الجولان السوري، ومزارع شبعا اللبنانية. وإن تعبير الولايات المتحدة الأمريكية واللجنة الرباعية عن التزامهما الكامل بالعمل لتحقيق تسوية نهائية للصراع العربي الإسرائيلي ضمن مهلة زمنية محددة ومعروفة سيكون تحت رقابة الأعين، وسيتم وضع الوفاء بهذا الالتزام على المحك. إن مرجعيات المفاوضات على كافة المسارات تنبع من القرارات الدولية

ذات الصلة، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية التي تستند إلى الشرعية الدولية ومبادئ مؤتمر مدريد للسلام، خاصة مبدأ الأرض مقابل السلام. كما أن هناك ضرورة مطلقة لإنشاء آلية متابعة دولية تراقب ما يتم إحرازه من تقدم في المفاوضات بين الأطراف، بالإضافة إلى مراقبة مدى تطبيقهم الفعلي لما يلتزمون به خلال المفاوضات.

وبالنظر إلى الملاحظات التي تضمنها تقرير الأمين العام (A/62/344)، في الفقرة ١٤، فإننا نلحظ أن الحفريات الإسرائيلية التي تجري حول المسجد الأقصى، والحرم الشريف، وباب المغاربة قد ”أدت إلى وقوع اضطرابات مدنية وتوترا ميدانيا وعلى الصعيد الإقليمي على السواء“. كما أن استمرار إسرائيل في فرض الوقائع على الأرض قد عطل أيضا البحث الجاري عن تسوية سلمية، فلم تف الحكومة الإسرائيلية بما عليها من واجبات بمقتضى خارطة الطريق التي تدعو إلى تجميد شامل لإقامة المستوطنات، وإزالة النقاط الاستيطانية على النحو الوارد في الفقرة ١٥ من تقرير الأمين العام (A/62/344). إضافة إلى ذلك فإن استمرار بناء الجدار قد أدى إلى مصادرة الأراضي الفلسطينية، وتعطيل حركة الأشخاص والسلع خلافا لواجبات إسرائيل القانونية المحددة في فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (انظر الفقرة (١٦) من تقرير الأمين العام). هذا إذا أضفنا عدم تنفيذ إسرائيل اتفاق التنقل والعبور المبرم في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الذي رفع عدد عمليات الإغلاق إلى ٥٣٢ عملية في آب/أغسطس ٢٠٠٧، مما أعاق بشدة الاضطلاع بالأنشطة الاقتصادية المعتادة (A/62/344، الفقرة ١٧).

وإذا كانت هذه هي حالة الممارسات الإسرائيلية كما وردت في تقرير الأمين العام، فإننا حين نقارنها بمناخ التفاؤل الذي ساد في مؤتمر أنابوليس لا بد من أن ننبه ونحذر من أنه، إذا ما أريد لمفاوضات المركز النهائي أن تنجح، فإن على إسرائيل أن تتخذ خطوات أساسية – دونما مراوغة أو تلكؤ – تثبت مدى رغبتها وجديتها نحو السلام. هذه الخطوات، على سبيل المثال لا الحصر، تتمثل في تجميد كافة الأنشطة الاستيطانية، وإزالة المستوطنات الخارجية، والإفراج عن الأسرى، ووقف بناء الجدار العازل، وإزالة الحواجز ورفع الحصار عن الشعب الفلسطيني.

وفي هذا السياق، ما فتئت إسرائيل تحاول تسويق عبارة أن الصراع العربي – الإسرائيلي لا يشكل تهديدا للاستقرار في المنطقة وهذه محاولة مضللة وغير مجدية، تكذبها الحقائق على الأرض ويشهد العالم أجمع على عكس ذلك.

إن المملكة العربية السعودية لم تكن يوما في موقف المتفرج على ما يجري في الشرق الأوسط بل قدمت عبر قادتها العديد من المبادرات الجدية لإنهاء الصراع، وهي ملتزمة بدعم السلام الذي يستند إلى رؤية الحل القائم على دولتين. وليس أدل على ذلك من قول خادم الحرمين الشريفين:

> ”إن السلام ينبع من القلوب والعقول وليس من فوهات المدافع أو انفجار الصواريخ. لقد آن الأوان لأن تضع إسرائيل ثقتها في السلام بعد أن راهنت طويلا على الحرب دون نجاح. على إسرائيل والعالم إدراك أن السلام والاستمرار في احتلال الأراضي العربية أمران متعارضان لا يمكن تحقيقهما معا“.

وبما أننا اليوم نناقش الحالة في الشرق الأوسط فلا بد لنا من أن نعرج على الشأنين، العراقي واللبناني، اللذين يستوجبان منا جميعا البحث والتعاون والتنسيق لحشد الدعم المطلوب لمساعدة شقيقين أصيلين لنا للخروج من معاناة طالت. لقد أكدت المملكة العربية السعودية دوما أهمية دعم وحدة العراق، والحفاظ على استقلاله وسيادته والامتناع عن

التدخل في شؤونه الداخلية، ونحن في المملكة العربية السعودية ننظر دائما إلى العراق باعتباره بلدا شقيقا وجارا عزيزا وجزءا أساسيا وأصيلا لا يتجزأ من أمته العربية والإسلامية. ننظر إلى كافة أبناء الشعب العراقي، الغني بتنوعه وتعدد أطيافه، نظرة الأخ المحب إلى أخيه، دونما تصنيف طائفي أو مذهبي أو عرقي، ونقف على مسافة واحدة من جميع مكوناته وتياراته السياسية. إن إحساسنا وشعورنا العميق بمدى وحجم المعاناة الإنسانية التي يتكبدها الشعب العراقي الشقيق لا يعادله إلا حرصنا المستمر على بذل كل جهد ممكن لمساعدته على تخطي الأوضاع المأساوية التي ما زالت تواجهه في هذا البلد الأصيل.

وعلى غرار ذلك فإن المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالشأن اللبناني، تجدد دعمها الكامل لحكومة وشعب لبنان الشقيق، وتتطلع إلى أن يتمكن الأشقاء جميعا في لبنان من الاتفاق على مرشح وفاقي مجمع عليه من قبل كافة اللبنانيين لمنصب رئيس الجمهورية، الذي فرغ، بأسرع وقت ممكن وضمن المهلة المتاحة لذلك. كما تناشد المملكة الجميع توخي أقصى درجات الحذر والحكمة، وهم يحاولون تجاوز هذا الظرف الصعب.

السيد ماورير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): ترحب سويسرا بنتائج مؤتمر أنابوليس، ولا سيما التزام الأطراف باستئناف المفاوضات على تسوية نهائية للصراع في نهاية عام ٢٠٠٨، فضلا عن تجديد تأكيد الواجبات المحددة في خارطة الطريق والقبول بإنشاء آلية رصد برعاية الأمم المتحدة.

ونرجو أن تتمخض العملية التي شرعت فيها الأطراف عن النتائج المتوقعة. ومما له أهمية بالغة أن يفي طرفا النزاع بما تعهدا به من التزامات، أو بالالتزامات التي أكداها مجددا وأن يبقيا باب الحوار والتفاوض مشرعا في كل الأحوال. والهدف هو أن يتجسد حقيقة واقعة حق إسرائيل في العيش بسلام داخل حدود آمنة، معترف بها دوليا وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي إنشاء دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء.

هذا، ولن يكون بوسع عملية أنابوليس كسب تأييد الطرفين وتحقيق النجاح إلا إذا أفضت إلى تحسن ملموس في الحياة اليومية للفلسطينيين وللإسرائيليين. وفي ذلك السياق، نود أن نشير إلى أن العملية السياسية ستحظى بالمصداقية من خلال عملية موازية للإنعاش الاقتصادي ذات حجم مماثل. ولذلك، نرحب بالمبعوث الخاص للمجموعة الرباعية، السيد توني بلير، ومؤتمر المانحين، الذي سيعقد في باريس، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

يجب أن تكون كل المناقشات شاملة للجميع. ولذا ندعو إلى استئناف الفلسطينيين الحوار فيما بينهم، لإتاحة فرصة نشوء توافق آراء وطني. ويجب على الأطراف السياسية أن تتغلب على خلافاتها لتحقيق آمال شعبها في السلام. ولن تتمكن السلطة الفلسطينية إلا بانتهاج هذا السبيل، من استعادة سلطتها على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الأمن والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وإثبات أنها شريك جدير بالثقة، قادر على الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها في سياق عملية السلام.

وفي هذا السياق، يساورنا القلق إزاء الحالة الاقتصادية في غزة. ويجب أن تحظى الحالة الاقتصادية والسياسية باهتمام خاص. وقد كانت الآثار الناتجة عن إغلاق الحدود على النسيج الاجتماعي والاقتصادي رهيبة. إعلان تخفيض تدريجي في الإمداد بالطاقة يأتي بغزارة سيئة. ومع أننا نفهم تماماً الشواغل الأمنية التي أعربت عنها إسرائيل ومصر، ونفهم أن السلطة الفلسطينية لا تستطيع قبول سياسة الأمر الواقع التي فرضتها جماعات مسلحة في غزة، فإن واجبنا المشترك التذكير بالالتزامات بموجب القانون

الـدولي. فللـسكان الفلـسطينيين في قطـاع غـزة الحـق في أن يعيـشوا حيـاةً طبيعيـة قـدر الإمكـان، تمـشياً مـع أحكـام اتفاقيـات جنيـف وسـائر صـكوك حقـوق الإنـسان الدوليـة المتعلقـة بحمايـة حقـوق الإنـسان. ويجـب ألا يعـاقبوا أو يستخدموا كرهائن للحالة السياسية. ويجب قدر الإمكان احتواء ما يسمى بالتدابير الأمنية، ويجب ألا تنفذ لتحقيق أغراض سياسية محضة. ومن الأمور العاجلة السماح للحياة الاقتصادية بالانتعاش من خلال إعادة فتح نقاط العبور الحدودية، على نحو يتمشى مع اتفاق التنقل والعبور الموقع في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

ويجب الحفاظ على وحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة – غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية – واحترامها. وفي حين أن الحالة في غزة تمثل تحدياً خاصاً، فإن الحالة في الضفة الغربية أيضاً أبعد من أن تكون مُرضية. ويَعِد اجتماع أنابوليس، من خلال إشاراته إلى خارطة الطريق التي قدمتها المجموعة الرباعية، بعدد من التدابير التي نأمل أن تنفذ في القريب العاجل. ونود أن نذكِّر، على وجه الخصوص، بتجميد توسيع المستوطنات، وإخلاء البؤر الاستيطانية الأمامية التي أقامها المستوطنون، وكذلك جميع التدابير التي تهدف إلى تخفيف القيود على حركة الأشخاص والسلع، ومنح الموظفين الدوليين والعاملين في مجال الشؤون الإنسانية حرية الوصول غير المقيد دون تعريض سلامتهم للخطر ودون إعاقة. وتنطبق الالتزامات بموجب خارطة الطريق أيضاً على قطاع غزة.

ويجب الاعتراف بالتحدي الأمني الذي يمثله إطلاق صواريخ القسام بانتظام على سدروت والتجمعات السكانية الإسرائيلية الأخرى المجاورة لغزة. فهذه الهجمات، الموجهة بصورة أساسية ضد أهداف مدنية، غير مقبولة على الإطلاق وتمثل انتهاكات واضحة للقانون الإنساني. وفيها تذكرة بأهمية مكافحة الإرهاب، التي تشكل أيضاً جزءاً لا يتجزأ من خارطة الطريق.

من الضروري حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. فهذا الصراع محور قضية الشرق الأوسط، وتتجاوز تأثيراته المنطقة بكثير. وفي نفس الوقت، يجب ألا تُنسى الصراعات الأخرى بين إسرائيل وجيرانها – الناشئة نتيجة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وإلى أن تحل هذه الصراعات، فإن المنطقة لن تعرف أبداً الاستقرار الذي تحتاجه، وهو استقرار لا يخدم مصلحتها فحسب، ولكنه يخدم مصلحة العالم بأسره. ولذلك، نأمل كذلك أن تشمل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي قريباً شواغل سورية ولبنان.

وأود أن أختتم ببعض الأفكار المتعلقة بلبنان. إذ يبدو أن حلاً للأزمة آخذ في الظهور. ونشجع الشعب اللبناني على التغلب على خلافاته ليتسنى انتخاب رئيس واستعادة قدرة مؤسساته على العمل. ومن المؤكد أن المشاكل الداخلية تكمن في جذور حالة التوتر وعدم الاستقرار في لبنان، ولكن هذه الحالة تجسيد جزئي أيضاً للصراعات التي لم تحل في المنطقة بأسرها. ولذلك، نحث جميع الدول التي تريد فعلاً أن يتحرك لبنان قدما للأمام أن تمارس نفوذها بهدف تقوية وحدة البلد واستقراره. وسيعني هذا الاستقرار أيضاً استقراراً للمنطقة بأسرها. وتثبت مشاركة دول عديدة، بما فيها سويسرا، في مساعدة الشعب اللبناني على الخروج من هذا الطريق المسدود أهمية هذا البلد واحترام هذه الدول لسلامته.

السيد إلكن (تركيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد تركيا البيان الذي أدلى به ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي. ولذلك، ستكون ملاحظاتي موجزة.

بعد فترة طويلة من تبادل الاتهامات والتوتر والعنف في الشرق الأوسط، لدينا فرصة الآن لعكس اتجاه دورة العداء هذه. فقد ظهر بصيص أمل يتعلق بالقضية الفلسطينية،

التي تقع في صميم جميع علل الشرق الأوسط ولها تداعيات واسعة النطاق في داخل المنطقة وخارجها.

ولذلك، نرحب بالإعلان المشترك الذي صدر عن مؤتمر أنابوليس. ونحيي التزام كلا الطرفين بإبرام اتفاق قبل نهاية عام ٢٠٠٨، وبتنفيذ كل منهما التزاماته بموجب خارطة الطريق. ومن المشجع جداً أن نرى بداية مناقشة جدية بين إسرائيل وفلسطين بهدف واضح يتمثل في تحقيق حل الدولتين، استجابة لطموحات الفلسطينيين في إقامة وطن لهم وطموحات الإسرائيليين في الأمن.

ومما لا شك فيه أن للفترة القادمة أهمية حاسمة. ومن المحتم أن يواجه الطرفان صعوبات، وأن يتعين عليهما تقديم تضحيات صعبة واتخاذ قرارات صعبة. وفي الحقيقة، قد يكون التوصل إلى صفقة صعبا كما كان دائماً. ومع ذلك، لا يوجد بديل للسلام، وعواقب الفشل ستكون كارثية على الجميع. ولتحقيق الهدف النهائي، من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن يتحلى الإسرائيليون والفلسطينيون بأقصى درجات ضبط النفس في تصرفاتهم، وأن يحاولوا البناء على الثقة المتبادلة.

ولذلك، ندعو إسرائيل إلى إعادة النظر في سياساتها التي لم تحقق الشعور بالأمن الذي تسعى لتحقيقه، وهي مصيبة في ذلك، وتستحقه. ومن الواضح أن إنهاء الأنشطة الاستيطانية وتخفيف ضغط الاحتلال يمكن أن يحدثا تغييراً كبيراً على أرض الواقع. ولا يزال يساورنا القلق أيضاً إزاء المسائل الإنسانية التي تؤثر على الفلسطينيين، لا سيما في غزة. فقد وصلت ظروف العيش في قطاع غزة مستويات لا تطاق، بل لقد بدأت تشكل خطراً على الأجيال القادمة. ونتفق مع الأمين العام في أن التدابير العقابية التي تضر برفاه السكان جميعهم غير مقبولة. فهذه الخطوات لا تعمل إلا على زيادة السخط.

من جهة أخرى، نؤمن بأن على الفلسطينيين أن يكونوا حازمين في مضاعفة الجهود التي يبذلونها لإخراج العناصر المتطرفة من الساحة. ونرحب بالالتزام الذي أبداه الرئيس عباس في مؤتمر أنابوليس بمكافحة الفوضى والعنف والإرهاب وضمان الأمن والنظام وسيادة القانون.

فبعد سنوات من الوعود التي لم تنفذ وسفك الدماء، من المهم جداً أن يتفق الإسرائيليون والفلسطينيون هذه المرة على إجراءات محددة تبين لشعبيهما أن الحياة تتغير نحو الأفضل. وينبغي أن تركز هذه الإجراءات، أولاً وقبل كل شيء، على الاقتصاد والتجارة، حيث يمكن الشعور بمزايا التعاون من خلال أشياء ملموسة. وفي هذا السياق، نرحب بجهود السيد توني بلير، ممثل المجموعة الرباعية، ونأمل أن ينجح مؤتمر المانحين القادم في باريس في حشد تأييد كافٍ لتمكين الفلسطينيين. فهذا النجاح ضروري ليكون احتمال تحقيق السلام ممكناً.

وفي أثناء ذلك، ستواصل تركيا الإسهام في عملية اتخاذ تدابير لبناء الثقة وزيادة التفاعل بين الإسرائيليين والفلسطينيين. والإعلان المشترك الأخير المتعلق بإنشاء منطقة صناعية في الضفة الغربية، الذي صدر في أنقرة، خطوة مشجعة جداً. وسيولد هذا المشروع بعد اكتماله عدداً كبيراً من الوظائف للفلسطينيين، وبالتالي يوفر أيضا الأمن لإسرائيل. كما أنه يستجيب لأهداف تنشيط القطاع الخاص المحلي ويجتذب اهتمام مصادر رأس المال الأجنبي. ونأمل مخلصين أن يكون لروح التعاون والتفاهم التي أبداها القادة الإسرائيليون والفلسطينيون أثناء زيارتهم لأنقرة تأثير إيجابي على المحادثات في المستقبل. وبالمناسبة، تمكن الزعيمان من مخاطبة البرلمان التركي في نفس اليوم، أحدهما تلو الآخر.

ويجب أن نقدم جميعنا الدعم الكامل لقادة إسرائيل وفلسطين في مساعيهم الشجاعة لبناء مستقبل آمن وأفضل لشعبيهما، مما يعزز السلام والتعاون والوئام في المنطقة.

إن طبيعة المشاكل المتداخلة في الشرق الأوسط تستوجب الأخذ بمنظور ونهج جامعين وشاملين. وغني عن البيان أن الصورة لا تكتمل بدون معالجة المسارين السوري واللبناني. وقد سعدنا بمشاركة سوريا في مؤتمر أنابوليس، ونأمل أن نرى شيئا من التقدم يحدث على هذا المسار أيضا في الفترة القادمة.

وتابعنا بقلق بالغ التطورات في لبنان ونود أن نرى غلبة روح الوحدة الوطنية على الاعتبارات الحزبية والدينية والعرقية في ذلك البلد. وسنواصل جهودنا، بما فيها مساهماتنا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، للمساعدة على استعادة الاستقرار في لبنان. ونأمل ونتوقع أن شجاعة وإصرار وقدرة شعب لبنان على الصمود ستمكنه من التغلب على كل ما يواجهه من صعوبات.

وأما في ما يتعلق بالعراق، نود أن نشدد مرة أخرى على أن سلامة ووحدة ذلك البلد لا تشكلان مفتاح الأمن والاستقرار الإقليميين فحسب، بل العالميين أيضا. وكفالة مكان لائق في المجتمع الدولي لعراق ديمقراطي، ينعم بالسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية، ويعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه، في مقدمة شواغلنا على الدوام.

واليوم، أمامنا فرصة لنبيِّن أن الشرق الأوسط غير محكوم عليه بالصراع الأبدي. ولدينا فرصة لنظهر أنه يمكن للمنطقة، التي كانت في يوم من الأيام مهد الحضارات والقلب الاقتصادي النابض للعالم، أن تحل مشاكلها بالفعل وتطلق العنان لإمكاناتها الهائلة. وعلينا أن نغتنم تلك الفرصة، إذ أن ذلك من واجبنا إزاء الأجيال القادمة. وما لم نقم بذلك، فإهدار محاولة أخرى لن يؤدي سوى إلى مزيد من الغضب واليأس في منطقة غارقة فيهما بالفعل.

السيد ولد الحضرمي (موريتانيا): تنعقد المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط اليوم في ظل أجواء تبعث على الارتياح بعد مؤتمر أنابوليس الذي عُقد في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، إلا أن الطريق أمام اكتمال عملية السلام طويل وصعب ويتطلب تضافر الجهود الدولية من أجل إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، تلك المنطقة التي تتميز بكونها ممرا للتجارة الدولية ومصدرا للطاقة في العالم.

ويشكل السعي من أجل السلم والأمن واحدا من ثوابت السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، التي تؤمن بأن إحقاق الحق واحترام الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة هي أنجع السبل لإخماد نار الفتنة والحروب وإيقاد شعلة السلام والتعايش بين الشعوب والحضارات.

ولا يزال استمرار الصراع العربي – الإسرائيلي يشكل تحديا خطيرا لإرادة السلام، وانتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة، وبؤرة توتر تهدد السلم والأمن في العالم بأسره، على الرغم من أن الإطار والشروط العامة لتسوية شاملة وعادلة ودائمة لهذا الصراع تم تحديدها والتأكيد عليها على مر السنين من طرف مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. كما تم النص على ثوابتها في المبادرة العربية التي تضمن السلام والأمن والاعتراف بإسرائيل من طرف الدول العربية مقابل إنهاء احتلال الأراضي العربية والبحث عن حلول مشتركة ومقبولة للقضايا الأخرى العالقة.

وعلى إسرائيل أن تغتنم هذه الفرصة التاريخية وتمتثل بالتالي للشرعية الدولية، حتى تتمكن شعوب المنطقة من تحقيق التعايش السلمي، ويتمكن الشعب الفلسطيني خاصة من استعادة حقه المسلوب في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

من البديهي أن القضية الفلسطينية هي محور الصراع العربي – الإسرائيلي، إلا أننا نؤكد على ضرورة التحرك في اتجاه باقي مسارات عملية السلام. فعلى إسرائيل أن تنسحب من الجولان السوري المحتل وباقي الأراضي اللبنانية المحتلة، لأن عملية السلام في الشرق الأوسط متشابكة ومترابطة ولا يمكن حل جزء منها دون الآخر، كي يعم السلام جميع المنطقة.

لقد شكّل انعقاد مؤتمر أنابوليس مؤخرا بارقة أمل للتوصل إلى حل عادل ودائم لهذا الصراع المرير والطويل الأمد. ولتثمن الجمهورية الإسلامية الموريتانية ما تمخض عنه من إرادة قوية لدى الأطراف المعنية لاستئناف مفاوضات جادة بغية التوصل إلى حل دائم للصراع العربي – الإسرائيلي، الذي لن يتحقق إلا بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في حدود ما قبل عام ١٩٦٧، جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل.

ويجب على إسرائيل أن تتخذ إجراءات ملموسة إسهاما منها في تشجيع بداية المسار التفاوضي وإعطائه دفعة قوية. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن نقوم بما يلي: إطلاق سراح كل الأسرى الفلسطينيين؛ وقف بناء الجدار الفاصل داخل الأراضي الفلسطينية؛ وقف الغارات والحصار العسكري الذي تتعرض له المدن الفلسطينية من حين لآخر؛ الدخول الفوري في مفاوضات على المسارات العربية كافة.

إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية، لن تدخر أي جهد لإنجاح العملية السلمية في هذا الجزء المهم من العالم، وتطالب المجتمع الدولي بتوفير كل الضمانات المادية والمعنوية لإنجاح هذا المسار السلمي، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي ذات الصلة، والمبادرة العربية للسلام، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ودفاعا عن العدالة والحق، وحفاظا على السلم والأمن الدوليين.

السيد العلاف (الأردن): الآن وبعد أن انتهت اجتماعات أنابوليس، فإن الصراع في الشرق الأوسط يدخل مرحلة جديدة حاسمة، تتوحد فيها الإرادة الدولية خلف فكرة مركزية رئيسية وهي دولة فلسطينية مستقلة متصلة وقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية. لقد أسهمت اجتماعات أنابوليس في تشكيل إرادة دولية واسعة النطاق ودعم عريض شهده العالم في بداية هذا الأسبوع بأفضل أشكاله. إن الإطار الزمني المطروح، وهو نهاية عام ٢٠٠٨، يضع المجتمع الدولي أمام سلسلة من التحديات الحقيقية، أهمها أننا لا نملك ترف إضاعة الوقت للوصول إلى هذه النتيجة، وأن آليات العمل يجب أن تبدأ على الفور، وأن الفشل في ذلك سيؤدي إلى عواقب وخيمة تغذي التطرف، وتزيد من حدة الصراعات في المنطقة، وتعمق من حالة عدم الاستقرار، مما يشكل تهديدا خطيرا للأمن والسلام العالميين.

تمثل القضية الفلسطينية الأولوية الأولى لجلالة الملك عبد الله الثاني، التي انعكست في جهوده الموصولة مع جميع الأطراف من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التي تعيش في أمن وسلام في محيطها، ليس فقط لأن ذلك يشكل القضية المحورية والمطلب الأساسي لحل الصراع العربي – الإسرائيلي ولكن لأنه أيضا يتصل مباشرة بالأمن والاستقرار الإقليميين. إن إيجاد حل للصراع سيمكن المنقطة من إعادة ترتيب الأولويات، وتوظيف الموارد والتركيز على متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يكفل الاستقرار والازدهار لجميع دول المنطقة.

لقد شكل اللقاء الدولي في أنابوليس انطلاقة هامة وجادة لإقامة الدولة الفلسطينية ضمن إطار زمني محدد، وإنهاء عقود الاحتلال. وإن علينا استخدام الزخم الذي وفره اللقاء لتحقيق السلام العادل والدائم في المنطقة وعلى جميع المسارات التفاوضية، بالاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية.

وسيعمل الأردن مع الأطراف المعنية كافة على تخطي العقبات التي تقف أمام التوصل إلى حلول عادلة لقضايا الوضع النهائي، إنتهاء بإقامة الدولة الفلسطينية على التراب الوطني الفلسطيني.

وعلى المجتمع الدولي في هذه المرحلة العمل بالتوازي مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لتنفيذ متطلبات هذه المرحلة. ووقف العنف المتواصل إلى السلام لا يشكلان مسؤولية طرف دون آخر. فعلى إسرائيل أن تعزز أجواء الثقة بالتوقف عن توسيع المستوطنات، وتسهيل حركة الفلسطينيين برفع الحواجز على الطرق، والتوقف عن بناء الجدار الفاصل، ومساعدة الفلسطينيين على الوفاء بالتزاماتهم وبناء اقتصادهم وتعزيز مؤسساتهم. كما آن الأوان لتبدأ إسرائيل بتقديم الإشارات الإيجابية في إطار إجراءات بناء الثقة، بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية التي أعادت احتلالها في الضفة الغربية في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠. وهي مطالبة كذلك بالتوقف والامتناع عن القيام بجميع الأعمال في القدس الشرقية، خصوصا تلك التي تهدد بتقويض مفاوضات السلام وإيجاد تسوية لمسألة الوضع النهائي.

وفي نفس الوقت، فإن على الفلسطينيين المضي قدما بالإصلاحات وتطبيق التزاماتهم بتوفير حالة الأمن والاستقرار التي تتطلع إليها إسرائيل والمنطقة، وعليهم أن يتحملوا بدورهم مسؤولياتهم من خلال تنظيم عمل الأجهزة الأمنية تحت لواء السلطة الفلسطينية، والمحافظة على حكم القانون والنظام في الأراضي التي تسيطر عليها السلطة. وفي هذا الصدد، نؤكد على دعم الأردن الكامل للشرعية الفلسطينية ممثلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية ورئيسها السيد محمود عباس. كما يتطلع الأردن بتفاؤل إلى مؤتمر المتابعة في باريس لتمويل قيام دولة فلسطينية على شكل موازنات منهجية وتمويل مشاريع ملموسة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة.

إن المفاوضات السياسية حول المركز النهائي يجب أن تتسم بالجدية وأن تكون واضحة المعالم، وأن تصحبها إجراءات فورية تخفف معاناة الفلسطينيين وتحسن ظروفهم المعيشية. وفي هذا الصدد يؤكد الأردن على التزامه بصورة تامة بدعم الجانبين بكل وسيلة ممكنة للتوصل إلى اتفاق بشأن جميع القضايا الرئيسية، وللتغلب على أي عقبات قد تعترض هذا الطريق. نحن عازمون على العمل لإقامة الدولة الفلسطينية وفقا لقرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام وخارطة الطريق. ويجب أن تشمل المفاوضات القادمة تنفيذ هذه المرجعيات.

إن مفاوضات عام ٢٠٠٨ ستشكل للأردن، بحكم موقعه الجغرافي واتصاله العضوي بتاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي، وبحكم سياساته المعتدلة ودعمه غير المحدود للشعب الفلسطيني، موضع اهتمام محوري ليس لأن الأردن الدولة المضيفة لأكبر عدد من اللاجئين والنازحين الفلسطينيين ولأنه الطرف الثالث الذي يتحمل العبء الأكبر من إفرازات الصراع وتأثيراته فحسب، ولكن كذلك لأن قضايا الوضع النهائي في اللاجئين والأمن والحدود والمياه والقدس والمستوطنات تتصل اتصالا مباشرا باهتمامات الأردن وأولوياته الوطنية ومصالحه وأمنه الوطني.

نحن معنيون، سيدي الرئيس، بإيجاد حلول نهائية لهذه القضايا ضمن الإطار الزمني الذي أقرته اجتماعات أنابوليس. إن السياسة الأردنية في هذا المجال، والتي يقودها ويوجهها جلالة الملك عبد الله الثاني، تقوم على التنسيق الكامل مع كافة الأطراف وتسهيل الوصول إلى حلول دائمة وعادلة لجميع هذه القضايا في إطار تعاوني كامل وبما يحفظ حقوق كافة الأطراف المتأثرة.

ولكي تنعم المنطقة بالأمن والاستقرار الدائم فلا بد للسلام أن يكون شاملا مما يتطلب معالجة

المسارين السوري – الإسرائيلي، بما في ذلك إيجاد حل لقضية مرتفعات الجولان المحتلة، وكذلك المسار اللبناني – الإسرائيلي. وعليه يجب علينا استغلال كافة الفرص لتحقيق تقدم فعلي على هذه المسارات، وتكثيف الجهود الدولية في المرحلة القادمة بما يفضي في نهاية المطاف إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية.

أما فيما يتعلق بالأوضاع في العراق، فإن الأردن يلتزم بمواصلة دعمه لوحدة الأراضي العراقية وتحقيق الأمن والاستقرار والسلام فيه، لما لذلك من أهمية لكافة دول المنطقة وأمنها الإقليمي.

إن الحاجة إلى إجراء مصالحة وطنية حقيقية في العراق ما زالت ملحة، وعلى قاعدة وحدة الدولة وحقها الحصري في حفظ الأمن.

والأردن على يقين بأن العراقيين أنفسهم هم الأقدر على صياغة مستقبلهم، ويدعم الأردن في هذا الصدد كافة الجهود الرامية لتمكين الحكومة العراقية من بسط سلطتها وسيادتها دون منازع على جميع أنحاء العراق.

أما فيما يتعلق بلبنان، فإن على المجتمع الدولي ألا يتوانى عن تقديم كافة أشكال الدعم للبنانيين وحكومتهم. وتضامن الشعب اللبناني ووحدته هما الخيار الوحيد لاستقرار ذلك البلد الشقيق وتعزيز مسيرته الديمقراطية. وفي هذا الصدد، نؤكد دعم الأردن الثابت لاستقرار لبنان ولكل من يسعى للحفاظ عليه بلدا أمنا مستقرا.

السيد المراد (الكويت): السيد الرئيس، تناقش الجمعية العامة أحد أهم البنود المدرجة في جدول أعمالها لارتباطه الوثيق بالسلم والأمن الدوليين. فمنطقة الشرق الأوسط لم تشهد استقرارا منذ عقود طويلة رغم حيويتها وأهميتها نتيجة للحروب التي عانت منها واستنزفت طاقاتها ومواردها. ولعل أبرز ما تعاني منه المنطقة ويجعل أمنها واستقرارها عرضة لمزيد من التدهور هو تمادي وإمعان الحكومة الإسرائيلية في سياساتها وممارساتها العدوانية وغير القانونية. فالحكمة الإسرائيلية اختطت لها نهجا يستند على استخدام القوة لفرض ما تسميه بالأمن في ذات الوقت الذي تواصل فيه احتلالها للأراضي، وهي معادلة أثبتت الأحداث فشلها ولن يؤدي العمل بها إلا إلى مزيد من تدهور الأوضاع الأمنية، وتغذية مشاعر الكراهية واستمرار دوامة العنف وعدم الاستقرار في المنطقة.

لا تزال إسرائيل تواصل ممارستها العدوانية المتمثلة في الاغتيالات والقتل خارج نطاق القانون، والاستخدام المفرط والعشوائي للقوة العسكرية، وهدم المنازل وتدمير المؤسسات الفلسطينية، وإغلاق المعابر والاستمرار في سياسة الحصار والعقاب الجماعي، والاعتقالات الجماعية، وعمليات الاحتجاز التعسفي، والمعاملة المهينة ضد المحتجزين في السجون الإسرائيلية، والاستمرار في بناء الجدار العازل رغم تأكيد محكمة العدل الدولية في فتوى لها بتاريخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ على عدم قانونيته لتعارضه مع قرارات الشرعية الدولية، ومطالبة إسرائيل بإزالة وتعويض الفلسطينيين المتضررين من بنائه.

إن جميع هذه الممارسات تمثل انتهاكا واضحا وصريحا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والخاصة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب، ونرى أن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية عليها اتخاذ تدابير ملموسة لإنفاذ موادها في إطار التزاماتها لكفالة احترام إسرائيل للاتفاقية.

على الرغم من مرور أربعين عاما على الاحتلال الإسرائيلي، لا تزال الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، خطيرة للغاية. فالوضع الإنساني والاقتصادي والاجتماعي والأمني يتدهور على جميع الصعد.

ولا يزال الشعب الفلسطيني شعبا بلا دولة، ومسلوب الممتلكات، ومضطهدا ويعاني من المشقات المتفاقمة التي يواجهها، في سياق كفاحه الدائم لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف، التي يجب أن يتمتع بها، بما فيها حقه في تقرير مصيره. وإن كل عام يمر، لهو شاهد على ازدياد الظلم الذي يلحق بالشعب الفلسطيني، ولا سيما باللاجئين الفلسطينيين.

وفي هذا السياق، تجدد الكويت التزامها بدعم نضال الشعب الفلسطيني، لنيل كامل حقوقه السياسية المشروعة، بإقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس. ونؤكد أنه بدون حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى رأسها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، لن يكون هناك حل دائم وشامل وعادل للقضية الفلسطينية، التي تمثل جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي.

تجدد الكويت مطالبتها إسرائيل بالانسحاب من الجولان السوري المحتل، إلى خط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتجدد التأكيد على عدم قانونية الأنشطة الإسرائيلية في الجولان المحتل، وترى أن استمرار احتلاله وضمه يشكل عقبة حقيقية أمام تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة.

وفيما يتعلق بالشأن اللبناني، نجدد التزام الكويت بالوقوف إلى جانب لبنان ودعمه، بما يحفظ أمنه، ووحدته، وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي. ونطالب إسرائيل بوقف انتهاكاتها المستمرة للأجواء والأراضي اللبنانية، وبالانسحاب من مزارع شبعا وقرية الغجر اللبنانيتين.

وفي الوقت الذي نشيد فيه بالجهود الإقليمية والدولية، التي تبذل لتحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف الأطراف اللبنانية، وعودتها إلى طاولة المفاوضات والحوار الوطني، لمعالجة القضايا الخلافية كافة، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مساعدة الحكومة اللبنانية ودعمها لبسط سيطرتها على كامل أراضيها.

إن مؤتمر أنابوليس للسلام في الشرق الأوسط، الذي انتهت أعماله قبل يومين، بمشاركة عربية ودولية واسعة، يشكل انطلاقة مهمة وجادة لإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية، ضمن إطار زمني محدد.

ولقد رحبت دولة الكويت بعقد هذا المؤتمر، لما يمثله من نقطة تحول للمنطقة وللشركاء الدوليين، في إطار الدعم الفعال لإيجاد سلام عادل، ودائم وشامل في الشرق الأوسط، وبالالتزام المتجدد بالحل المستند إلى إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمان.

وإذ تؤكد دولة الكويت ضرورة الإبقاء على الزخم الذي وفره مؤتمر أنابوليس، فإنها تشدد على أهمية بحث جميع المسارات، بما فيها المساران السوري واللبناني، لتحقيق السلام العادل، والشامل والدائم في المنطقة، استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق، كما تشدد الكويت على بحث القضايا الحيوية الثلاث، التي يجب معالجتها بجدية متناهية من قبل الجانب الإسرائيلي في المفاوضات المستقبلية، وهي القدس، ووقف بناء المستوطنات وحق العودة للاجئين، استنادا إلى القرار ١٩٤ (١٩٤٨).

إن الأشهر القليلة المقبلة ستكون بمثابة اختبار لجدية الجانب الإسرائيلي في تحقيق السلام. ويمكن لهذا المؤتمر أن يشكل فسحة و بصيصا للأمل، لتحقيق اختراق ما، ولكسر الجمود الحاصل في مفاوضات السلام، بما يجنب المنطقة المزيد من الويلات. ولعل حضور الأمين العام للأمم المتحدة بان كي – مون اجتماع الجماعة الرباعية المعنية

بعملية السلام في الشرق الأوسط، المزمع عقده على هامش مؤتمر المانحين في باريس، في منتصف الشهر المقبل، يعطي دفعة جديدة لمسار العملية السلمية.

في خضم هذه الأجواء التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط، يحدونا الأمل بأن تستأنف العملية التفاوضية، بهدف التوصل إلى تسوية سلمية، تقود المنطقة إلى الأمن والاستقرار اللذين يطمح الجميع إلى تحقيقهما. إذ لا بد للحكومة الإسرائيلية أن تدرك أن تحقيق عنصر الأمن مطلب رئيسي، وحق لأبناء ودول المنطقة كافة، وليس حكرا على إسرائيل وحدها.

إن هذه الرؤية للصراع العربي – الإسرائيلي، تمثل جزءا لا يتجزأ من رؤية دولة الكويت الشاملة للشرق الأوسط القائم على الاستقرار، والاحترام المتبادل والتعاون بين الأطراف كافة. وهذا الاستقرار سيحتاج، بلا شك، إلى تدابير لبناء الثقة، وعلى رأسها جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية التي تمتلكها إسرائيل.

السيد الأنصاري (قطر): أود في البداية أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، وأن أشكر الأمين العام على تقديم تقارير الأمانة العامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ومع التقدير للأمانة العامة على إعداد التقارير موضوع النقاش الحالي، فإن توصيف الجانب الموضوعي للأوضاع التي تمر بها تلك المنطقة، لا بد أن يتسم بصراحة أكبر، وتحليل جذري للأسباب. فالصراحة والموضوعية هما أنسب السبل للتعامل مع هذا الملف الحساس.

إننا جميعا نطمح إلى خلاص العالم، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط، من ويلات الحروب والصراعات المدمرة، وما تجره من دمار اقتصادي واجتماعي. ولأن إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية هو السبيل الأمثل للخلاص من أزمة الشرق الأوسط، فإننا نرحب بالجهود التي قامت بها الولايات المتحدة مؤخرا، لتحقيق سلام عادل، يقوم على تعايش دولتين جنبا إلى جنب، فلسطين وإسرائيل. ولذلك، فإن بلادي شاركت في مؤتمر أنابوليس بوفد رفيع المستوى، انطلاقا من حرصنا على إنجاح جميع الجهود التي تتم من أجل السلام، خاصة أن هدف المؤتمر يتماشى مع الرؤية التي سبق أن عبرت عنها دولة قطر، عند ترؤسنا لمجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر الماضي. إذ قمنا باختيار موضوع ”السلام المستدام في الشرق الأوسط“ ليكون موضوع المناقشة المفتوحة التي تمخض عنها البيان الرئاسي S/PRST/2006/5، الذي يدعو، في توافق مع موقف دولة قطر إلى توطيد السلم في الشرق الأوسط، وكنا من مقدمي مشروعي القرارين A/62/L.22 بشأن القدس، و A/62/L.23 بشأن الجولان السوري. ونحن ندعو جميع وفود الدول الأعضاء إلى دعمهما، والتصويت تأييدا لهما.

ولأن السلام في الشرق الأوسط ذو أبعاد متكاملة ومترابطة، ويؤثر كل منها على الآخر، يجب ألا يقع الشعب الفلسطيني فريسة للصراع التاريخي، وعدم التوصل إلى سلام عادل ومستدام في هذه المنطقة الحساسة من العالم. ويجب عدم نسيان معاناة الشعب العربي في مرتفعات الجولان السورية المحتلة، وفي أجزاء من الجنوب اللبناني، ما لا نرضى ذلك المصير أيضا للشعب الإسرائيلي. وبالتالي، فعلى إسرائيل انتهاج الجدية وإبداء الإرادة السياسية في مسار السلام، وترجمة الأقوال بالأفعال، وبالأخص بعد الزخم الذي حققه مؤتمر أنابوليس للسلام، وذلك بالتوقف عن السياسات المتنافية مع القانون الدولي، التي تتسبب في فشل المؤتمرات والمبادرات الدولية، وتحبط فرص السلام، وتصعّب مهمة الجماعة الرباعية.

إن استمرار إسرائيل في بناء الجدار العازل في فلسطين المحتلة، مخالفة بذلك فتوى محكمة العدل الدولية التي

طلبها المجتمع الدولي بقرار من الجمعية العامة؛ والانتقام من الشعب الفلسطيني من خلال سياسات الخطف والاغتيال واعتقال الزعماء والممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني؛ بالإضافة إلى أعمال الحفريات الإسرائيلية التي تتم تحت المسجد الأقصى والمنطقة المحيطة به، مما يهدد المقدسات؛ واستهداف المدن والقرى العربية، بما في ذلك الفلسطينية واللبنانية؛ وهدم المنازل على رؤوس ساكنيها؛ واستهداف أماكن العبادة والمدارس والمستشفيات؛ إنما يبرهن على عدم استيعاب ثقافة السلام، للأسف الشديد، وعلى عدم استيعاب ما فيه الخير لشعوب الشرق الأوسط، بما في ذلك الشعب الإسرائيلي ذاته.

إننا نأسف لحدوث تلك الانتهاكات في ظل عدم قيام مجلس الأمن بواجبه المناط به بموجب الميثاق؛ وضعف الإرادة السياسية لتطبيق قرارات الشرعية الدولية متمثلة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي بموجبه وضع مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧ مبادئ إحلال السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط وكذلك الحال بالنسبة للقرارات ٣٣٨ (١٩٧٣)، ٤٢٥ (١٩٧٨)، ٤٩٧ (١٩٨١)؛ والقرارات المتتالية للجمعية العامة، وبالأخص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨، وانتهاء بالقرارين الصادرين في السنة الماضية ٦١/٢٥ و ٦١/٢٦؛ اللذين لم يتم تنفيذهما للأسف الشديد. وغير ذلك الكثير من النداءات التي أطلقها مجلس الأمن في بياناته وتقارير الأمانة العامة، والتي تقر جميعها مرجعيات السلام العادل والشامل، والالتزامات القانونية والسياسية لإسرائيل، بما في ذلك الطلب من إسرائيل اتخاذ خطوات عملية نحو إجراء مفاوضات مع الدول العربية المتأثرة بالصراع؛ وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي تلك الدول، والتي أكدت قرارات الأمم المتحدة أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب تنطبق عليها بموجب القانون الدولي. وبالتالي فلا بد من أن تبرهن إسرائيل على جديتها فيما يخص السلام من خلال انسحابها الكامل من الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بموجب قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي للأسف لم يتم تنفيذه حتى الآن. وكذلك لا بد من انسحاب إسرائيل فعليا من الجنوب اللبناني. ولكي يتحقق الاستقرار في لبنان، فإنه لا بد من احترام وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) من قبل كافة الأطراف على السواء، دون تمييز أو انتقائية. ومن أكبر الانتهاكات لهذا القرار الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لأجواء لبنان؛ واستمرار احتلال القوات الإسرائيلية لمزارع شبعا وقرية الغجر اللبنانيتين، مما يقوض مصداقية بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقدرة الحكومة اللبنانية على بسط سيادتها على أراضيها.

من جهة أخرى، فإن الدعوة إلى عدم التدخل في الشؤون اللبنانية الداخلية يجب أن تكون رسالة موجهة إلى الجميع، وفقا لقرارات وبيانات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب أن تكون الدول الداعية إلى عدم التدخل قدوة، هي الأخرى، في الابتعاد عن ممارسة الضغوط السياسية للدفع بالقضايا السيادية اللبنانية في اتجاهات معينة. ولا بد من أن يقر اللبنانيون بأنفسهم شؤون بلادهم دون تدخل أو تأثير من أي جهة كانت.

إننا في منطقة الشرق الأوسط، نشعر بالخطر وغياب الأمن من جراء عدم شمولية الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية للرقابة الشاملة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبما لا يخدم النوايا والشروع في إقامة العلاقات الطبيعية؛ ولا يخدم أيضا الجهود المبذولة للقضاء على الإرهاب الدولي بكافة صوره وأشكاله.

لا تقف تحديات السلم والأمن الدوليين في الشرق الأوسط عند المفهوم الكلاسيكي لتلك الأزمة فحسب. فالوضع المحزن الذي يمر به العراق، لأسباب معروفة، والذي أثر على الدول المجاورة، يستوجب الدعم الكامل من قبل المجتمع الدولي، لصيانة وحدة العراق وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه. هذا، مع الاعتراف بالمسؤولية الرئيسية على عاتق القيادات العراقية بكافة فئاتها تجاه البحث عن صيغة للوفاق الوطني؛ بما يحقق العدالة والاستقرار والأمن لجميع العراقيين، الذين هاجروا بالملايين وقتلوا بمئات الألوف. لذلك، فإننا نشدد على ضرورة معالجة الخطأ التاريخي الذي ارتكب في حق العراق، وآثاره السلبية المدمرة التي انعكست على الشرق الأوسط وعلى الاقتصاد العالمي. ناهيك عن آثاره الأمنية، باعتبار الاحتلال والظلم من أبرز الأسباب الجذرية المسببة لآفة الإرهاب.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يسر إندونيسيا أن تشارك في هذه المناقشة التي تعقد في أعقاب المؤتمر الدولي للسلام الذي اختتم من فوره في أنابوليس، ميريلاند. ويقدم مؤتمر أنابوليس وعدا بإعادة تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط، التي عطلت لفترة سبعة أعوام.

ونرحب بالتفاهم المشترك الذي توصل إليه زعيما فلسطين وإسرائيل في ذلك المؤتمر. وتحديد الزعيمين لإطار زمني بنهاية عام ٢٠٠٨ لإبرام معاهدة سلام لتحقيق الحل القائم على وجود الدولتين فلسطين وإسرائيل، اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، يوفر زخما جديدا للسلام في المنطقة الأوسع.

والأمر الأساسي هو تعزيز هذا الزخم نحو السلام وضمان عدم الرجعة فيه. وفي الواقع، إن تاريخ هذا الموضوع يحذرنا بأن التوصل إلى حل عادل وشامل للمسألة الفلسطينية أمر معقد. ففي عام ٢٠٠٥، لم نحرز نجاحا في الوفاء بالهدف الذي تم الاتفاق عليه أصلا لتحقيق رؤية الحل القائم على وجود الدولتين. وبالتالي يحدونا الأمل في أن تتفادى العملية الجديدة عيوب الماضي، ويلزم أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده من أجل دعم تنفيذ عملية السلام.

إلا أن كل شيء يجب أن يبدأ بطرفي الصراع. ولضمان ألا يصبح هذا فرصة مُضيَّعة أخرى، يجب أن يثبت كلا الطرفين التزاماً قوياً بالسلام. ويجب أن يكون لدى كلا الطرفين أيضاً انضباط قوي في تنفيذ التفاهم المشترك، بما في ذلك من خلال عمل لجنة التوجيه.

ولكي يتحقق ذلك، ينبغي أن تمارس جميع الأطراف المعنية ضبط النفس والامتناع عن أي إجراء يمكن أن يقوض ذلك الجهد. وفي هذا الصدد، من المهم أن توقف إسرائيل العمل بسياساتها العدوانية وأساليبها العسكرية القاسية في فلسطين. وهذا ضروري لتجنب اتخاذ إجراءات معاكسة لجهود بناء الثقة وتهيئة بيئة إيجابية لمفاوضات السلام. وفي الحقيقة، يلزم إجراء مزيد من المشاورات على أساس منتظم لمعالجة جميع المسائل الأساسية العالقة: الحدود الدولية ووضع القدس والمستوطنات الإسرائيلية واللاجئين. ولتحقيق هذه الغاية، نرحب بالتزام قادة الطرفين بعقد اجتماع كل أسبوعين.

ومن المهم أيضاً الالتزام بأنه لا ينبغي الأخذ بنهج تجزيئي لحل المسائل الأساسية العالقة، ولسنا بحاجة للعودة إلى نقطة الصفر لإرساء أسس للسلام. لأن مبادئ السلام المستدام والشامل مسلم بها في العديد من قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، التي لا تزال تمثل أساسا قويا لتسوية عادلة ومنصفة للصراع في الشرق الأوسط. وينبغي أن تشكل هذه القرارات، إلى جانب مبادرة

السلام العربية التي أيدتها اللجنة الرباعية، أساساً لسعينا لتحقيق سلام مستدام في المنطقة.

ولا بد من أن تكون التسوية تسوية شاملة. لأن الأسباب الجذرية للصراع هي نفسها: استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأرض عربية. وقد حددت قرارات الأمم المتحدة العديدة ذات الصلة هذه النقطة وأسهبت في تفاصيلها على مدى عقود من خلال مبدأ الأرض مقابل السلام. ونتيجة لذلك، فإن جهود إنعاش عملية السلام يجب أن تتضمن مسارين موازيين، مساراً سورياً – إسرائيلياً ومساراً لبنانياً – إسرائيلياً. وفي نفس الوقت، نشجع الفلسطينيين، وهم يواجهون هذه العملية الواعدة، على أن يسووا خلافاتهم وأن يتكلموا بصوت واحد. ولن يتحقق سلام حقيقي إلا إذا تحقق سلام في الوطن.

ونود أيضاً أن نشدد على أهمية إجراء حوار سياسي شامل في لبنان. فإقامة حوار شفاف بين جميع العناصر في البلد مفتاح المصالحة والتحول الديمقراطي، كما هو منصوص عليه في اتفاق الطائف. وبالتالي، تولي إندونيسيا أهمية كبيرة لاستمرار المشاورات بين الفئات اللبنانية لتحقيق توافق في الآراء والخروج من المأزق السياسي القائم. ومع ذلك، لا يزال يساورنا قلق بالغ من الخطر اليومي على حياة واقتصاد اللبنانيين الذي تشكله الذخائر العنقودية التي لم تنفجر، وهي الذخائر التي استخدمتها إسرائيل أثناء الصراع في عام ٢٠٠٦. فقد أصيب عدد من المدنيين بأذى يبعث على الأسى نتيجة لهذه الذخائر.

وعلى الرغم من عدد من المحاولات التي قام بها كبار المسؤولين في الأمم المتحدة للحصول على معلومات تتعلق ببيانات إطلاق هذه الذخائر، فإن من المؤسف أن إسرائيل لم تستجب بعد لهذا الطلب. وفي هذا الصدد، من المهم أن ينضم المجتمع الدولي لنداء الأمين العام في حث حكومة إسرائيل على أن تقدم للأمم المتحدة في أسرع وقت ممكن بيانات مفصلة دقيقة عن أماكن وكمية وأنواع هذه الذخائر.

وفي حين أننا نتكلم عن آفاق السلام، فإن من المهم للغاية ألا نهمل الحالة الراهنة. فتدهور ظروف الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة يستوجب تقديم مساعدة إنسانية عاجلة ومستمرة من المجتمع الدولي. وإذا كنا نريد حقاً أن نقنع الناس الموجودين على الأرض باعتناق السلام، فإن هذه هي نقطة البداية. وفي هذا الصدد، يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم عملية السلام بتقديم مساعدته لتخفيف الحالة الإنسانية الصعبة للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، وكذلك في قطاع غزة.

ولهذا السبب، نتطلع إلى مؤتمر باريس القادم الذي سينظم في منتصف كانون الأول/ديسمبر. وستتعاون إندونيسيا أيضاً مع جنوب أفريقيا في السنة القادمة للاشتراك معها في رعاية المؤتمر الآسيوي الأفريقي بشأن فلسطين. وسينصب التركيز على بناء القدرات لدى فلسطين بوصفه إحدى طرق دعم العملية المستمرة ودعم المؤسسات الفلسطينية.

أخيراً، يراودنا أمل كبير في أن يؤتي الزخم الجديد نحو السلام أُوكُله. وبالتفاهم المشترك الذي تم التوصل إليه في أنابوليس، نتطلع إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة قادرة على البقاء، بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

السيد هانيسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): قبل كل شيء، اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط، الوارد في الوثيقة A/62/327.

وتدعم أيسلندا دعماً كاملاً المحادثات الثنائية الدائرة بين رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس، ونرحب بإعادة تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط عقب الاجتماع

الدولي في أنابوليس. ونحث الطرفين بقوة على استخدام الزخم الجديد للمضي قدماً بعملية السلام بهدف التوصل إلى تسوية سلام شاملة في الإطار الزمني المحدد. ويجب أن تجدد الجماعة الرباعية وأعضاء المجتمع الدولي الجهود التي يبذلونها لمساعدة ودعم الطرفين بهمة في مساعيهما. وفي حين أننا نحيط علماً على النحو الواجب بهذه التطورات الإيجابية، فإننا نشدد على أنه يجب أن يقابلها تحقيق تقدم ملموس وبناء الثقة على أرض الواقع.

وتشعر أيسلندا بقلق عميق من العنف المستمر في الشرق الأوسط الذي يخلّف عواقب وخيمة على الحالة الإنسانية ويقوض باستمرار جهود بناء الثقة، سواءً في لبنان أو العراق أو فلسطين. ويجب كسر حلقة العنف المفرغة في فلسطين من كلا الجانبين من أجل عملية السلام وأمن السكان، سواءً كانوا يعيشون في غزة أو نابلس أو سيدروت.

ولا تزال أيسلندا تشعر بقلق عميق جراء الحالة الإنسانية المتدهورة في غزة، حيث تعتمد الغالبية العظمى حالياً على المساعدة الغذائية التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والمنظمات الدولية الأخرى. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى تخفيف القيود على الدخول إلى غزة والخروج منها، لأسباب إنسانية وللتدفقات التجارية على حد سواء. وفتح المعابر للدخول إلى غزة والخروج منها أساسي لضمان حيوية الاقتصاد الفلسطيني وتحسين ظروف العيش للسكان. وبتجدد عملية السلام، ينبغي البحث عن طرق لتحقيق المصالحة بغية إعادة غزة إلى الصورة وتأمين إعادة توحيد الأراضي الفلسطينية، وهي مسألة ضرورية للسلام المستدام. فضلاً عن ذلك، يتعين ضمان ألا تترتب على التدابير الأمنية الضرورية عقوبة جماعية تنتهك القانون الإنساني الدولي.

والمستوطنات في القدس الشرقية والضفة الغربية تتناقض مع القانون الإنساني الدولي، وندعو إسرائيل لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية، وتفكيك جميع ما يسمى بالبؤر الاستيطانية الأمامية غير القانونية، والامتثال من ناحية لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني، فيما يتعلق بتغيير طابع ووضع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وينطبق هذا أيضاً على بناء الجدار على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي هذا السياق، نود أن نذكر بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن التبعات القانونية لبناء الجدار.

وتحقيق تقدم في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ضروري لتحقيق الاستقرار والسلام الدائمين في الشرق الأوسط. ويجب أن تدرج مسائل الوضع النهائي في جدول أعمال المفاوضات القادمة. وأُشجع القادة السياسيين على ضمان أن تجسد العملية السياسية الإرادة من أجل السلام لدى العديدين في كلا الجانبين. وهذا يتطلب شجاعة سياسية وقيادة حقيقية. ويتطلب ضبطاً للنفس عندما يكون ضبط النفس هو الأصعب. ويتطلب تصميماً على تفادي المفسدين من كلا الجانبين الذين يرغبون في التضحية بالآفاق الحقيقية لحياة سلمية ومجزية للملايين من أجل سراب يلوح في الأفق البعيد لمثاليات غير قابلة للتحقيق.

إن استعداد المجتمع الدولي لدعم الطرفين، بما في ذلك من خلال عرض مقترحات جيدة التوقيت للتقريب بينهما، مسألة ضرورية. وفي هذا الصدد، أود أن ألفت الانتباه إلى قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وأهمية مشاركة المرأة على قدم المساواة في عمليات السلام لتحقيق السلام المستدام وصونه وتعزيزه. ويتعين على المجتمع الدولي إيجاد طرق لإشراك المرأة في عمليات السلام على نحو متسق ومنظم. ويوجد بالفعل منتدى للنساء ذوات التأثير من كلا الطرفين، يضم شخصيات دولية، وهو: لجنة المرأة

الدولية للسلام العادل والمستدام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ونود اغتنام هذه الفرصة لنحث الطرفين، وكذلك اللجنة الرباعية، على النظر في الأسلوب الذي يمكّن عملية السلام من الاستفادة من المجموعات ذات النفوذ والفعالة مثل اللجنة الدولية للمرأة.

السيد شينيو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): كما ندرك جميعا، بعد ٦٠ عاما طويلا من الصراع والنكسات المتكررة الناتجة عن استمرار العنف على الأرض، يبدو أن لدينا فرصة حقيقية، لأول مرة منذ عام ٢٠٠٠، للنهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط. ونعلم جميعا أن النتيجة يجب أن تكون إقامة دولة فلسطينية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن ورخاء. والسؤال هو كيف يمكن أن نحقق ذلك.

وتعتقد اليابان أن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين على أسس من قبيل مبدأ الأرض مقابل السلام؛ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)؛ والاتفاقات السابقة التي توصل إليها الطرفان، بما فيها خريطة الطريق؛ ومبادرة السلام العربية. ونحن مقتنعون أيضا اقتناعا راسخا بأن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يكون سلاما عادلا ودائما وشاملا، مما يؤدي إلى الاستقرار والرخاء في المنطقة ككل، بما فيها سورية ولبنان.

وما فتئ الفلسطينيون والإسرائيليون، منذ اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣، يثيرون ويناقشون بالفعل جميع المسائل ذات الصلة، مثل الحدود الدائمة والقدس وترتيبات الأمن واللاجئين وموارد المياه، وقد تقدموا بأفكار عديدة لتحقيق السلام. ولكنهم لم يتمكنوا بعد من ترجمة هذه الخطط إلى واقع على الأرض.

وفي ضوء هذه الخلفية، أُعلن في مؤتمر أنابوليس، المعقود في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، التفاهم المشترك الذي توصل إليه ممثلو حكومة دولة إسرائيل وممثلو منظمة التحرير الفلسطينية. واتفق الطرفان على بدء مفاوضات ثنائية فورا وبحسن نية، وعلى بذل كل جهد لإبرام اتفاق سلام قبل نهاية عام ٢٠٠٨، وحل جميع المسائل العالقة، بما فيها جميع المسائل الأساسية، دون استثناء. وترحب اليابان من أعماقها بهذا التطور وتشيد أعلى إشادة بمبادرة الرئيس جورج و. بوش، رئيس الولايات المتحدة، كما تشيد بالجهود المصممة لتحقيق السلام التي بذلها القائدان، رئيس وزراء إسرائيل إيهود أولمرت ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ووزيرة خارجية الولايات المتحدة كونداليزا رايس، تلك الجهود التي أدت إلى هذا التفاهم. ونحن ممتنون أيضا لمشاركة الدول العربية في هذا المؤتمر.

وتحث اليابان بقوة كلا الطرفين على تسريع جهودهما لإبرام اتفاق السلام في المستقبل القريب من خلال التدابير الواردة في التفاهم المشترك، بما في ذلك لجنة التوجيه، واجتماع قادة الطرفين كل أسبوعين، وتنفيذ كلا الطرفين فورا التزاماتهما بموجب خريطة الطريق والآلية الثلاثية لمتابعة التنفيذ.

وفي نفس الوقت، بينما نعمل للمضي قدما، تشعر اليابان بقلق عميق إزاء استمرار الانفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة منذ أن سيطرت حماس على قطاع غزة بالقوة. ولن تقوم دولة فلسطينية بدون غزة. ولذلك، يتحتم على المجتمع الدولي إيجاد طرق لمساعدة السلطة الفلسطينية على إعادة القانون والنظام إلى قطاع غزة تحت سلطتها الشرعية وإشراك الفلسطينيين في عملية السلام، بمن فيهم المقيمون في قطاع غزة. وفي هذا الصدد، يتعين أن نواصل معالجة المحنة الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية التي تواجه الفلسطينيين، والتي لا تزال مثار قلق عميق.

وقد ظلت اليابان دائما ترى أن تحقيق حل الدولتين يتطلب تعزيز قدرات الحكم الديمقراطي للفلسطينيين من خلال تنمية الموارد البشرية وبناء البنى الأساسية للحكومة، وكذلك تطوير اقتصاد مستدام وقادر على البقاء. ويجب أن يتعاون المجتمع الدولي بأسره لإظهار دعمه القوي لجهود السلام التي يبذلها هذان القائدان المتفانيان، لا سيما من خلال توفير المساعدة للفلسطينيين في مسعاهم إلى تحقيق إقامة دولة مستقلة لهم. ونعتقد أن مؤتمر المانحين، الذي سيُعقد في باريس في منتصف كانون الأول/ديسمبر، والمؤتمر الدولي الذي اقترحته روسيا لمتابعة اجتماع مؤتمر أنابوليس سييسرا الجهود الدولية التي تُبذل لتحقيق هذا الغرض.

وما فتئت اليابان تبذل جهودا للنهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط على نحو يتمشى مع الجهود الدولية المستمرة. واشتملت جهودنا على حوار سياسي مع كل من الطرفين المعنيين؛ وتقديم المساعدة للفلسطينيين بوصفنا مانحا رئيسيا منذ مدة طويلة، والتركيز على تمكين الشعب الفلسطيني لإعطائه أملا في مستقبله؛ وأخيرا وليس آخرا، تدابير بناء الثقة بين الطرفين.

ومن الجهود المهمة التي بذلتها اليابان مؤخرا مبادرة إنشاء ممر سلام ورخاء. والغرض منه مساعدة الفلسطينيين على جعل اقتصادهم مستداما وقادرا على البقاء، وهو شرط مسبق لقيام دولة ذات سيادة، من خلال إنشاء مجمع زراعي صناعي في غور الأردن يقوم على أساس التعاون الإقليمي بين إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية. وسيوفر هذا المجمع فرصا وظيفية للفلسطينيين وسيصدر منتجاته إلى الخليج وإلى البلدان الأخرى.

وأثناء زيارة معالي السيد تارو آسو، وزير الخارجية في ذلك الوقت، للشرق الأوسط في آب/أغسطس، استضاف الوزير الاجتماع الوزاري الثاني المعني بهذه المبادرة في أريحا، بمشاركة وزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفني والسيد عريقات، رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية؛ ومعالي السيد الخطيب، وزير خارجية الأردن في ذلك الوقت. واتفق الممثلون الأربعة على بناء المجمع الصناعي جنوب أريحا. ونأمل أن تساعد الجهود من هذا النوع التي تبذلها اليابان على تهيئة مناخ بناء من الثقة المتبادلة والتفاهم بين الطرفين، وأن تؤثر إيجابيا على الحوار السياسي الدائر بين القادة الفلسطينيين والقادة الإسرائيليين.

وكان الإسهام الآخر الذي قدمته اليابان استضافة الحلقة الدراسية الإعلامية الدولية بشأن السلام في الشرق الأوسط، التي اشتركت في تنظيمها إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة وجامعة الأمم المتحدة في حزيران/يونيه من هذا العام. ويراودنا أمل قوي بأن تظل هذه الحلقة الدراسية توفر خطة مفيدة لتيسير بناء الثقة من خلال تعزيز الحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ختاما، نود أن نؤكد على أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الطرفين نفسيهما على تحقيق السلام. ولا يستطيع أحد أن يحل محل الطرفين، ونجاح المفاوضات يتوقف على جهودهما. ولا تزال اليابان من جانبها ملتزمة التزاما كاملا بمواصلة القيام بدور مبادر من خلال دعم الجهود التي يبذلها الطرفان لتحقيق السلام، ومن خلال رعاية تعزيز عملية السلام، بتعاون وثيق مع المجتمع الدولي.

السيد الأمين (السودان): شكرا، سيدي الرئيس، يود وفد بلادي أن يشيد بإدارتكم لأعمال الجمعية في دورتها الحالية، والتي نأمل أن تخرج بما يرضي تطلعات ومطامح أعضائها.

يراقب وفد بلادي بكثير من الاهتمام الحالة في الشرق الأوسط، والتي يمكن أن يكون الصراع العربي

الإسرائيلي هو العنوان الرئيسي لها اليوم، وأن هذا الصراع يتمثل في القضية الفلسطينية واحتلال هضبة الجولان السورية واحتلال إسرائيل لجزء من الأراضي اللبنانية.

ففي مسألة القضية الفلسطينية، والتي سبقني المتكلمون في تناولها وتسليط الضوء عليها في مناقشاتهم للبند ١٨، فقد أكّد تقرير الأمين العام وتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على أهمية هذه المسألة، إلاّ أن وفد بلادي ارتأى أن يخاطبكم اليوم ليؤكد لكم مجددا مدى الأهمية التي توليها بلادي لمسألة الشرق الأوسط والتي يجب أن تظل مدرجة على الدوام في جدول أعمال الأمم المتحدة والجمعية العامة.

إن إسرائيل لا تزال تمارس تعاليها على الشرعية الدولية بعدم احترام قراراتها الصادرة من الأمم المتحدة منذ العام ١٩٤٧ وحتى يومنا هذا، والتي تطالب بإقامة دولة فلسطين أسوة بنفس الصيغة التي أنشئت بموجبها دولة إسرائيل منذ العام ١٩٤٨، من خلال قرار صادر عن الأمم المتحدة نفسها.

ولا تزال إسرائيل سادرة في غيها وتعنتها حينما رفضت التعاون مع بعثة التقصي التي شكلها الأمين العام للتقصي حول الانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل في بيت حانون، وكذلك قيامها بعمليات الحفر في الحرم الشريف في القدس الشرقية من أجل تغيير الموروث التاريخي للمدينة. إن ذلك يعد هو الآخر انتهاكا مريعا وتجاوزا لكل الأعراف، وأدى إلى ارتفاع وتيرة العنف على الصعيد المحلي والإقليمي.

كما قامت إسرائيل بالتوسع في بناء مستوطناتها على حساب أراضي الشعب الفلسطيني المقهور والمغلوب على أمره في ظل صمت المجتمع الدولي المخجل، وواصلت إسرائيل بناء جدار أقل ما يمكن أن يقال عنه هو جدار فصل عنصري مناف للأعراف والاتفاقات الدولية، و لم تعر إسرائيل الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية اهتماما بل رفضت السماح للجنة تقصي الحقائق التي شكلها الأمين العام ببحث الآثار الناجمة عن إقامة الجدار.

وفيما يتعلق باحتلال إسرائيل لهضبة الجولان منذ العام ١٩٦٧، فهو الآخر يعد انتهاكا للسيادة والتراب الوطني لدولة عضو في الأمم المتحدة ويمثل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. وتجاهلت إسرائيل كذلك القرارات الدولية الصادرة بشأن هذا الجانب.

إن إسرائيل، التي تحتل جزءا من الأراضي اللبنانية في مزارع شبعا، لم يكفها ذلك بل قامت بحملة عسكرية شاملة ضد لبنان في العام الماضي، مما يعد هو الآخر فصلا من فصول الانتهاكات المتكررة التي تمارسها ضد سيادة الشعوب والدول.

يود وفد بلادي أن يؤكد على النقاط المشار إليها بأنها تمثل لب الصراع العربي الإسرائيلي، وأن السبيل الوحيد لنزع فتيل التوتر من المنطقة يكمن في تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة كافة حقوقه المشروعة في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. كما ينبغي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان السورية والانسحاب من الأراضي اللبنانية وانصياع إسرائيل التام لقرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية ذات الصلة، لأن ذلك يعتبر الضامن الأوحد لتحقيق الاستقرار والأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط.

يود وفد بلادي أن يعبر كذلك عن الاهتمام المتزايد الذي يوليه لمجريات الأوضاع في العراق الشقيق. وتدعم بلادي كافة الجهود الرامية إلى حقن الدم العراقي وصيانة وحدة أراضي العراق وكرامة وأمن وسلام شعبه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن البند ١٧ من جدول الأعمال.

أود أن أبلغ الأعضاء بأننا سنبت في موعد لاحق سيُعلن عنه في مشروعي القرارين A/62/L.22 و A/62/L.23، في إطار البند ١٧من جدول الأعمال، وسنبت كذلك في مشاريع القرارات من A/62/L.18 إلى A/62/L.21، في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٧ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.